

لا محتم وأما الجنس فربما زال مثلا إذا استحال الأبيض فصار مشقا أو
 فصار تيمنا لا طعم له زال في النوع وحبسه وهو الأبيض والنوم
 وهذا الخلو والطعم حاد ربما يزل كما إذا استحال الأسود فصار
 أبيض بطل حمل النوع ولم يطل حمل الجنس ولأن المقدمة البرهانية
 قيل فيها أنها يجب أن يكون كطية فلتبين كيف يكون المقول
 على الكل في المقدمة البرهانية فنقول أما في كتاب القياس فأنما
 كان المقول على الكل بمعنى أنه للشيء ليس شيء من الأشياء الموصوفة
 بالموصوع كج مثلا الأوال المحمول كتب مثلا موجود لها أن كان القول
 الكلي موجبا وملتوب عنهما أن كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك
 قولتان ويولد الوجوب والسلب يكون في كل زمان بل في
 المطلقا فقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا في كل واحد من
 الموصوقا بالموصوع وقتا ما ولا يوجد وقتا ما وأما هنا فان
 للمقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموصوع وفي
 كل زمان يوصف به لانه كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول
 أو ملتوب عن المحمول وذلك لان هذه المقدمة كناية ضرورية
 والضرورية يتطرق كناية بشئين أما بان يكون الموصوع وحده
 ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكناية لان ذلك لانه ليس

يتطلب

انسان كاتب ايقول ان هذا الموصوف بالوضع ما هو في زمان
 ما ليس بوصف بالحر كالحصبة لانه لا يوصف بحال فمدان بطلان
 كونه القول على الكل ضروريا فان قال قائل انكم اخذتم الضرورة
 التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقا في كتاب
 القياس وكانت هناك كليات مطلقة وكانت كليتها لا يطل
 بل للخل الواقع من جهة الزمان فلهذا ابنا كما انما تأخذها مطلقا
 فان ترفع عنها جهة الضرورة وبهذا انبأ الحاجة الضرورة في
 وحيث كنا نبحثا مطلقا فاما نقول ان الضرورة من تمام الموضوع
 موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل
 بل مطلق من جهة امكن اشتراط هذه الضرورة في ولا امكن
 الضرورة الحقيقية حتى ان المقدمة الشاذة اشتراط فيها الضرورة
 لم يكن ان شرط الامر هذه الجهة من مطلقا اذا خلت من هذه
 الشرائط والجهات وفرق بعيد من امكن اشتراط شروط بين
 اشتراط بالفعل فهنا اذا اشترطت الضرورة امتنعنت بالخلق
 عن الحكم بزمان كان وهناك اذا لم يشرط الضرورة لم كانت
 القضية حادثة لا شرط بالفعل فلم يتحقق بالخلق عن الحكم زمانا
 وسد زمانا وكان لم يشرط في الحال الوضع وكذا شرط هناك

والى اخذتم في البرهان ليست الاعداد قد جعلتم
 تنبطل عنها بالخلل الواقع من جهة الزمان فالفرق
 بينها وهو في كتاب القياس بينها وبين كتاب البرهان

في قولكم فليس في القول عاياتا غير قوله
 رفعوا انشا صدق

غير الضرور الكاف بل المحقق بالقيم الثالث
 ان ما كان من الضرور مطلقا
 من حيث هو ضرور مطلق
 لزم الدور بضرور
 باعتبار فانه مطلق
 باعتبار آخر
 صدق

اشتراك الضرورة فكان بالضرورة ما دام موصوفاً بالموضوع فلم
 يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول استقصاء وتغيير
 هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي تعب فيه المحل زمانا والذات
 زمانا ههنا هو غير الذي كان تعب فيه الامر ان هناك وهناك
 انما كان تعب ذلك ما بين حدى المط على الاطلاق وهما ذات
 الشيء الابيض وذو اللون الفرق للبصر فتغير حال المحل عند ذات
 الموضوع من حيث ذاته وههنا تعب ذلك في شط الموضوع
 وهو ما دام ذات الموضوع موصوفاً بصفره ابيض وههنا
 لم يتغير شط هذا بل كان انما يكون مطلقاً لانه ليس يعرف
 لذات الموضوع دايماً بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان
 ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ذو لون معرف للبصر مادام
 موجود الذات بل ما دام موصوفاً بانه ابيض فكان ذو لون
 معرف للبصر لا يحل في كل وقت على ذات الموضوع بانه
 ابيض بل وقتاً ههنا كذا ابيض وكذا انما يتبع ههنا ان يخشع
 من الموضوع عن المحل زمانا اذا اخذنا الموضوع بالشرط
 الذي يصدق به الضرورة وكان هناك ابيض كذا في القدر
 يستعمل البرهان مع حذف جهة الضرورة وكذا في البرهان

فمنها

مطلق

مطلقة بالحقيقة اذا اخذت ولم ينزل نظر الى الوجود فقط
 فقد اخلت هذه الشهادة العويصة **فصل** في
 في المحولات الذاتية التي نشترط فيها البرهان واذ كانت
 المقدمات البرهانية يحس ان يكون ذاتية المحولات
 للموضوعات غير عينية فان القرينة لا يكون عللا ولو كان
 المحول لا البرهانية يجوز ان يكون عريضة لم يكن مبادي البرهان
 عللا فلا يكون مبادي البرهان عللا للنتيجة فليس هذا الذي
 هو بذاته فيقول ان الذي هو بذاته يق على وجه منها
 وجهان حاصلان بالجل والوضع وهما المعدن هما في البرهان
 فيقول ذاتي من جهة كل شيء يقول على الشيء من طريق ما هو
 وهو داخل في حقه حتى يكون سوا قلت ذاتي او قلت
 يقول من طريق ما هو وهذا هو جنس الشيء وجنس جنسه
 وفصله وفصل جنسه وحده وكل مفهوم بوجود الشيء مثل
 الحظ للثبوت والنقطة للخطا لما في من حيث هو خط مستقيم
 وهكذا قبل ايضا في التعليم الاول فا قول قبل ان نراجع الى
 الغرض يجب ان نستيقن من هذا ان الفصول صالحة
 ان يكون داخل في جواب ما يملح الجنس في التعليم

في البرهان

في عدم الفرق بين الذات
 وبين القول في طريق ما هو
 فان الخط كانه عالما للثبوت
 كقول القول في طريق ما هو
 صريح

الفصل في الجنس والجنس كل واحد منهما النوع كالآخر في كونه
 داخل في مائة ومقولاته طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل
 الاخير الموردة في حوال الجنس هو انه مقول في جواب ما هو
 و فرق بينهما في الجنس والفصل وغير الفصل فيجب منه ذلك ان يكون
 المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وان يكون
 بينهما فرقان لا محالة على ما ارياه و اوضحاه في موضعه و
 فهذا فليعد الى موضعنا الذي فارقناه فتقول وين
 الذي بذاته من جهة اخرى فانه اذا كان شئ عارضا لشيء وكا
 يوجد في حد العارض اما المعروف له كالانف في حد لفظي
 والعدد في حد الروح والخط في حد الاستقامة والاختلاف
 او موضوع المعروف له كالحاج بين المتواربين المساوي
 زوايا من جهة لقائمين او جنس الموضوع المعروف له
 بالشرط الذي تذكر فان جميع ذلك يوق له انه عارض ذاتي
 وعارض للشيء من طريق ما هو وهذا هو اللذان
 يدخلان في المحولات في البراهين والتي يوجد في حد
 جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع
 الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل في

الفصل في الجنس والجنس
 اجزاء على نحو ترتيبها في الفصل
 واقع في ذلك الطريق او لا ثم يقع الفصل
 بعده فاذا جعل الحد على المحور فانه لا محالة
 محمول ولا الجنس على المحور فانه لا محالة
 مقيد للجنس فالذي يقع في طريق ما هو فانه جنس
 هو الجنس وكل شئ يجعل في طريق ما هو فانه
 فالقوله في طريق ما هو هو الذي لا اعم الذي
 في صدر ذلك الطريق وذلك هو نهاية التحقيق
 في هذا العام صدق

في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق
 في هذا العام صدق

واللعاني فخر
 في هذا العام صدق

السطح المثلثي عند المثلث

لها او يكون الموضوع ما يتقدمها مما هو متلك الصنعة
 يؤخذ في حدودها الى هذا ذهب العلم الاول
 وان لم يفتح به فكل محمول برهان اما ما يؤخذ في حد
 الموضوع او الموضوع وما يتقدمه ما يؤخذ في حد لا
 اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يلحق به
 ضرورة كما ان الخط اذا حمل عليه المساوي فانما يحمل
 عليه المساوي والخط ما هو مخصص للعالم اذا حمل عليه
 انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا
 وهذا ايضا تخصيص له بقول او فعل واما كيفية اخذ
 ما يتقدم الموضوع في حد العارض فذلك ان يؤخذ
 موضوع المروض له او جنس المعروف له او موضوع
 جنس الاول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد
 زوج في عدد فرد والمثلث في حد سائر المصروف
 ضلع في نفسه لمضروب الاخرين كل في نفسه فان
 موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الا اوية
 ولكن يؤخذ في حد المثلث والثالث كما يؤخذ السطح
 في حد المثلث القائم الا اوية فانه موضوع

بما جاء في كتابه من ان السطح المثلثي هو الذي له ثلث اوجوه

فانما يؤخذ في حد جنس الموضوع المروض

فانما يؤخذ في حد جنس الموضوع المروض

والمثلث

والثالث كايوجد العدد في حد روح الروح فجميع من
يق لها اعراض ذاتية فما كان المحولات لا ماخوذا
في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقوّمه ماخوذا في حد
فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة
البرهان مثل البياض للفقفس وان كان لازما على ما شفع
وما بعد هذا يقال بذاته لا على جهة ملق بالحل والوض
ولا لايقا بالبرهان في المعناه غير مقل على موضوع
او في موضوع فهو قائم بذاته واما المشي والمحولات
كلها فكل واحد منها يقتضي معنى ذاته مثل معنى الماشي
ويقتضي شي آخر هو الموضوع له فليس ولا واحد منها
مقتصر الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها فذواتها
ليست هي بدواتها ويق ايضا بذاته للشيء الذي
هو سبب للشيء موجب له مثل ان الذبح اذا تبعد الموت
لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبع الموت
بذاته لا مثل ان يعرض برق اثر مني ما يشا ويحيى انسان
يعرض عن كثر وسائر كل ما كان اتفاقا ويق ليتم بذاته
فما كان من الاعراض في الشيء او ليا عنه يقول اوليا انه

وهذا العلم المقصود
لمرضى لذاته ولما هو موضوع
اعماله ونقصه

لم تعرض لشيء آخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين
 المعارض والمعرض له وكان المعارض له سبباً لأن يوق
 انه عرض في شيء آخر كما نقول جسم ابيض سطح ابيض فالسطح
 ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فلهذا هو الوجه
 الخارج عن عرضنا بهنا بل الداخل في عرضنا هو المذكور
 ان الاولان فان قد يطلق لفظة ما بذاته مراداً لما هو
 مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن
 فيقول المقوم ذاتي لما يقوم وبذاته له وقد يطلق لفظة
 بذاته والثاني ويعني به المعارض لما هو في جدار
 الموضوع او ما يقوم على ما قبل وبعينه على معنى احص
 واستدحقيقاً فنعني به ما تعرض للشيء او يوق عليه لذاته
 ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر احص منه ^{بشرط الاوليه كما صرح} حين
 يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فيقول يقض
 شرط الاوليه فلذلك من غير استثناء وشرط اشبع منه
 انه يجب ان يكون له اوليا واذا لم يفهم ذلك شيء يشك
 ونوقض وقيل ما كان يجب ان يوق له لذاته الذي
 لما هو هو والسبب في ان لم يفهم هذا الاكثر ان كان

فيه ان الذاتي لفظ مشترك

ارادوا به عرض لذاته انه
 لما هو هو
 صدق

ولذلك قبل لا أوسيع ولا ألياف في بيان الحيوان لأن أوسيعي
من خواص الإنسان فيكون الحيوان في سبب الإنسان و
أما ألياف في قوله لا نه جسم مركب من هذه الاعراض
ما هو ضروري مثل قوة الفكر للإنسان ومنه ما هو غير
ضروري مثل الفكر بالفعل للإنسان وقد بلغ من عور
بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهم أن ظن
أن المحولات في البراهين لا يكون التبع للأشياء المقوية
لأنها مجرت العادة عليه في تأمل كتاب أرسطو
بان يسمي المقوم ذاتيا ولا يعنى هناك في الثاني المقوم
طز أن الثاني في كتاب البرهان ذلك بعينه و
هو العلة قال وليس كل علة فان الفاعل والغاية
لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان بل المادة وأما
بحر تحراها وهو الجنس والصورة وما يحوي مجراها
وهو الفضل في محولات المطالب ايض في هذا عينا
وإنما لا يكون المقدمة الكبرى ذاتيا إذا كان محليها
ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال إن الحد الأوسط
يكون ذاتيا لكلا الطرفين بمعنى المقوم وحينئذ يسمع

كل من ذكر

الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كلا القسمين المستعملين
 هو المحمول بل حسبتهما لما خوذ في الحد فطر ان القسمين
 هكذا ان من الدلائل ما هو محمول ما خوذ في حد
 موضوع ومنه ما هو موضوع ما خوذ في حد المحمول
 ليس في ذلك المحمول كغيره ذاتيا له موضوع بل الموضوع
 وقد رايت بعض المنتسبين الى المعرفة من كانت
 عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فيقول عليه
 في المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا
 المنهج ان قال كل محمول ضروري غير مفارق فهو
 مقوم وان لا معنى للخاصة التي يعم النوع ككل في كل
 وقت ولله الخاصة مما لا يمتنع مفارقة ولا كونه
 المتكافئة المتساوية الساقين انا وبتين متساويتين
 عند القاعدة فضل له لخاصة ولا كونه كل شئ
 انا وبتين متساويتين لخاصة فضل له لخاصة ولا
 هذه مقومات الموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاول
 على موجب للاكبر حتى يكون البرهان بوجه اعرف
 لذلك كثيرا ما يكون مساويا ويعرف في كل

في حد موضوع

ولنزول

ولمزمع ليس بمقوم فيكون الأكبر المزمع ليس مقوما بل لازما
وقد فرضه محمولا ذاتيا بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازما
غير مقوم ومع ذلك فان المقدمه يكون ذاتية ومحمولا ليس بذاتية
بمعنى المقوم ويعرف لزوم المعزما ان كان لازما عن العلة دائما لا دائما
وايضافا انه مع قوله ذلك معزفان مثل المساويز وايضا لقائمتين
ان كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له لان
المقوم حله وانتهى لا يكون له الشيء الواحد علة ولا معلولا الا
لسبيل الغرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا
من نفسه ما هو عليه متقدم ويعرف انه ليس كل ما هو مع الشيء دائما
فهو علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقوما ولا يخرج المعية
غير مقوم فيكون المحمول في الأكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط و
لان الاوسط في البرهان علة لوجود الأكبر عند مطلقا فهو
مقوم بالوسط وانما كان غير مقوم فهو لازم لزوما كلييا وما هو
لازم لزوما كلييا فهو ذاتي فهو مرة اخر مقوم في الخلق العاقل
لانه يجب من عقله مولد وانتهى تعلم ان جميع المطالب في
علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة
بوجود فانك لا تجد فيها مقاييس يطلب عن محمول جنس او فصل

في
ومنها

والجواب عن ذلك الاول المتشبه به اذا انكر ان يكون العلم الفاعلة
مطابقا انه في الحال من جهة المثل في وسط قيام الارض في الوسط
في اثبات الكسوف وذلك في الحصة علمه فاعلية للكسوف
يوجد في هذا الكسوف والعقوبة يوجد في حد نصف
من الحيا وكثير من الاسباب الفاعلية والفائنة يوجد في الحدود
والبراهين كما ياتيكم بيان في بعد والجواب الاخر للمثال الذي
اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك علمه لا تخاف الصو
مقوم له لا مستقومة به وعارض من حاشي ظهر الذي هو الحد الاصغر
لا يقوم له وما يفرقهم ما يقين من امر الحد وانما سبب البرهان
فمحسبون ان كل برهان يخل الى الحدود واذ الخلل الى الحد
كان المط هو حد الوسط او الاصغر وليس كذلك ان كان وانما كونه
ذلك بين الوسط والاكبر فان القاييس ليعاين ان القمر يقوم الارض
بينه وهي الشمس وما قاست الارض بينه وبين الشمس وشر
طله بالشر لم يكن الوسط فيه حد للقمر ولا جزء حد ولا الاكبر حدا
للاوسط بجهة المقوم ولا جزء حد له لكنه معلول له بالوسط و
الأكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما تعلم حد سطح الدرس
هو الكسوف وهو عرصة ذاتي في الاعراض التي للقمر وبين شيئا

بهم
وهو المظنة دون
الدرجة واليوم
صنف

مقوما له حتى تكون ذاتا بالحق الذي هو عندهم وهذا الطغيان
انما تعرض لهم من شيطان احدها بسبب ما جرت به العادة
من استعمال لفظة الذات في كتاب اليا عوجي ولم يعلموا انه
لا الذات ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل
في كتاب قبله والثاني تفهم امر البرهان اذ اجعلوا من الذات
المقومة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم انه اشرف و
البرهان ايضاً بالحقيقة هو اشرف فيتوهون انه يجب
لن يكون مقدما لبرهان من الاشراق لا غير كما لو قال قائل ايضاً
انه لا يجب لن يكون برهان على سالب لانه خفيش ولا يجب
لن يكون برهان على الامور الطبيعية او التعاليمية بل انما
يناسب البرهان للاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه
لو كان للاشرف في هذا الباب يدخل وكان المدخل ليس
على سبيل بقدر المناسبة والصدق بل الشرف الاخر كان
يجب لن تغير هذا في المبادئ فيجب لن تغير ايضا في المسائل
فيكون انما يجب في المقدما ان يكون ذاتا بالحق بالحق
المقوم ان لا يكون الاشرف اذ كانت مختصة بالعلم الالهي لشرح
كلام الله تعالى في هذا الاشرف والجب ان يصح الرجل العلم

الى حديث ان ذا شريف وان ذا خيس بل الى الوجود في نفس
 الامور فلفظ من عن امثال هؤلاء الخارجى وانصر الى عرضنا
 في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا
 ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او بجنس ذات الشيء فلا يخ
 عنها ذات الشيء او جنس ذاتها ما على الاطلاق مثل بالثلاث
 من كمز الزوايا الثلاث متساوية للقائمتين واما بحسب المقابلة
 اذا كان الموضوع لا يخ عن ذات او عن مقابل بحسب المضادة
 او بحسب العدم الذي يقابل وخصوصا مثل اللفظ فانه لا يخ
 عن استقامتها وانحنائها والعدد عن زوجية او فردية
 والشيء عن موجبه او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض
 ان كان الموضوع علاج عنها باحد الوجهين المذكورين
 وكانت ليست لغير الموضوع او بجنس كانت مناسبة
 لذاته فلو كان الموضوع لا يخ عنها لكان يوجد بغيره من اشياء
 عن غير ذاته او بجنسه مثل السواد للغراب لما كانت
 ذاتية له بوجه اذ كانت لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقوم
 ولا ذات الشيء يقوم بها ولو كان الموضوع مح منها لا الى
 مقابل مثله بل الى سلبه لكان ذات الموضوع لا يتقنها

في المفارقة وللشيء تقوم بما قاما اذا كانت من الامور اللا
لموضوع التي يقتضيها ذاته واحتضت بجنسه ولزمته
مطلقا وعلى التقابل صارت لشيء ان ليس امرضا
ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع
للمصانع ليست لغرض في موضوع موضوع للمسايل التي
وجودها ان يكون فيه هي التي تعرض لذلك الموضوع لذا
ولانه ما هو وما اللوازم العرضية التي ليست بهذه
الصفة فانها ولزمت كانت لازمة في خارجة عن ان يفيد
الموضوع اثر في الآثار المطلوبة له وكيف وهي اهم من
تلك الآثار اذ تلك الآثار انما يوجد في الموضوع وهي يوجب
خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع
صارت ذاتية ما خوذ في حدها الموضوع واعلم ان الامر
الغريب لا يحمل مطلوبات في مسايل الصانع البرهانية و
ذلك لانها لا اخذت من حيث يخص بموضوع الصانع
بلت بتلك غرايتها وانما يمكن ان يخص اذا كانت مناسبة
للموضوع او لجنسه ولما هو كالجنس فيكون العام للخاص
الخاص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اخذ

مطلقة فليس وجودها الموضوع الصناعة من حيث هي ^{موضوع}
الصناعة وقد يوجد في غيرة فلا يكون النظر فيها من
النظر المحصور بالصناعة ثم العلوم اما جزئية واما
كلية والعلم الجزوي انما هو جزوي لانه يعرف موضوع
من الموضوعات ويبحث عما يقرب من جهة ما هو ذلك
الموضوع فان لم يفعل لم يكن العلم الجزوي جزويا بل دخل
كل علم في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص
بل في الوجود المطلق فكان العلم الجزوي في علمه كلياً ولم يكن
العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علماً عليحدة
لانه جعل له موضوع عليحدة وهو العدد فينظر صاحب
فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب
بنظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان انما طرف
الهندسة بنظر في المقدار من جهة ما هو كم كان الموضوع
لها اكم لا العدد والمقدار فاذا كان بنظر في العدد من جهة
ما هو مقدار ما او د ومقدار فيكون نظره عارضا للمقدار
من حيث هو مقدار واذا كان له ايضا جهة يتظر في المقدار
من جهة ما هو عدد لانه ينظر فيما يعرض للعدد من حيث

هو عدد كان العلمان قد صار علما واحدا ولكن ان كان
هذا بنظر في المقدار من جهة ما يقارن مبداء حركة فيكون
له لنظر في الشيء من جهة ما هو مبداء حركة فلم يتبين
علم من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة
ما هو موجود كان له لنظر في ما يمرض الموجود من حيث
هو موجود كان الحساب لا يفارق الفلاسفة الا في ذلك
اذا كان موضوع صناعة ما جزئية ولكن الطب امر ولكن
بدن الانسان وطلب عار من عريب ليس للانسان من جهة
ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلق فان
السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما
والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي فكان له لنظر فيما
يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث
هو جسم بكان الطب هو عين العلم الطبيعي الكلي ولم يكن
هو علما جزئيا فكان يكون ايضا بنظره وفلاحة اذا كان
يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويتجوز في الفهم اللام
يحمل للسواد سوادا محصيا بالانسان وليس له يحمل
سواد الانسان بل سواد هو محال مع ذلك الحال يكون للانسان

يتميز

الحكمة

حتى لا يكون تخصيص نسبة فقط بل يخصص الامر خاص لذلك
الخاص خصصت النسبة فمن انظر لافراض الغربية لا ينظر
فيها في علم من البرهانيات وان اتفق ان اتج بين مثل
هذا في علم ما وان كان من مقدما صادقة فاما يكون
بيانا على سبيل العرض لان في مثل هذا القياس اما ان يكون
الاول عرضيا او الاكبر فان كان الاول امرا غريبا من هذا
الموضوع فيكون مناسبا لموضوع اخر العلم الكلي فيكون
البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعات
بطريق العرض فان كان الاول متعسبا وكثر حمل الكبير عليه
لا يكون لانه هو بل هو الاكبر المحمول غريب منه ومن جنسه
والا كان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء داخل
معه فيكون من حق الاول ان يكون منه وبين الاكبر او
آخر قد ترك واخذت النتيجة لاغري وجهها بالذات
به حتى لم يوجد في بيانها مقدمة بينة بنفسها ولا مقدمة
محرر امرها على انها بعد العلم واصل موضوع فلا يحصل
من ذلك نصيب مطلق ولا يقين لازم من اصل موضوع
فلا يكون البيان بياننا حقيقيا بل بالعرض وقد طعن بعضهم

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with entries numbered 1 through 10. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular shape in the center of the page.

Handwritten signature: *Handwritten signature*

ان السبب لا يستعمل في البراهين وسط من عرض قريب
وان كان لا زجانه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون
البرهان برهانا لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي
نحن فيه ليس كونه برهان الامتصاص اذ لم يكن الشيء برهانا
لم لم ينظر في هذا الكتاب فصارح قيا ساخر جاع
القياسات في هذا الكتاب فصار ذلك جدليا او مغا^{ليا}
او غير ذلك فانه ليس تبصر اليك بان ينتج شيئا صدقا من
مقدمة صادقة مأخوذة من جهة هي صادقة جدليا
ولا مغا^{ليا} ولا شيئا حقا لشئ بيان في فن اخر من الفنون
الخارجة عن البرهان ولا اقسام الضايغ القياسية اكثر
من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يستعمل على بيان البرهان
المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالان فقط وعلى ان يعطيه
مع الان لا لم يفكر المعارض الغريب الذي ليس بعلة لا يحصل
القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ولا هو
ان لا يكون يقين وكفى سقوطا بقول من يقول ان ما لا يعرف
اعلة لا يكون برهنا فانه يوجب ان لا يكون لتعيين بالياء
يجل ذكره او بيب برهنا فيعرف بانها ضايغ السعي

في طلب العلم اذ هو فاقدة للشيء الذي يطلب به العلم وهو
 اليقين بالبإدراك ثم جده بل يجب ان يعلم ان العلم في تنيف
 هذا العارض ما هو مخوم كلام المعلم الاول لمن فهمه وهولته
 هذا العارض اذا جعل في سطا كان الاكبر اما مساويا له
 او اعم منه وكيف كان الاكبر كان امره غريبا عن موضوع
 الصناعة خارجا من موضوع الصناعة وذلك لان ما يسأل
 شيئا عن خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا فضلا
 عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض الذاتية
 لوجود من الوجود فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاكبر
 عرضا غريبا اعم منه دل على ان العلامة التي هي اعم وجودا
 على ما قبل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان بآنا
 ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض فصل
 في كون المقدمة البرهانية كلية وفي بعض الاول ونظم القول
 في الثاني وقد كان القول على المعنى الكلي في كتاب القياس
 مقولا على كل واحد ولم يكن في كل زمان وكان القول
 على الكلي في كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان
 يمكن فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كل زمان

في طلب العلم اذ هو فاقدة للشيء الذي يطلب به العلم وهو
 اليقين بالبإدراك ثم جده بل يجب ان يعلم ان العلم في تنيف
 هذا العارض ما هو مخوم كلام المعلم الاول لمن فهمه وهولته
 هذا العارض اذا جعل في سطا كان الاكبر اما مساويا له
 او اعم منه وكيف كان الاكبر كان امره غريبا عن موضوع
 الصناعة خارجا من موضوع الصناعة وذلك لان ما يسأل
 شيئا عن خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا فضلا
 عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض الذاتية
 لوجود من الوجود فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاكبر
 عرضا غريبا اعم منه دل على ان العلامة التي هي اعم وجودا
 على ما قبل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان بآنا
 ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض فصل
 في كون المقدمة البرهانية كلية وفي بعض الاول ونظم القول
 في الثاني وقد كان القول على المعنى الكلي في كتاب القياس
 مقولا على كل واحد ولم يكن في كل زمان وكان القول
 على الكلي في كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان
 يمكن فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يختلف في كل زمان

البرهان المفهوم من المقول على الكل من الكل فان الكل
 في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان
 واو لا فيكون كتابا باحتماع شرايطه ثلثة وكل واحد
 من نوعي الذاتي قديم او لا وقديم غير اول فاذا كان
 محولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل او العرف من اللازم
 فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحل او لا على شرايطه حتى
 محمل بمسوط ذلك الشرط عليه فاننا اذا قلنا كل انسان جسم فان
 الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم محمل على الحيوان فيكون
 محمله على الحيوان قبل محله على الانسان فلا يتوقف محله
 على الحيوان لانه يكون محولا على الانسان ولا يحل على الانسان
 الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون له شيء ولم يكن
 لآخر ولا يكون لآخر الا وقد كان له فهو للشيء الاول وقيل كونه
 لآخر فواذا انتقلت اصناف ما يواو لا قبل وجوده
 يدخل في هذه الخاصية كان بالطبع او بالعلية او بالمكان
 او الزمان والشرف وغير ذلك فثبت ان كل محمول على اعم
 من الموضوع فهو محمول على الاعم ^{لو كان} او لا وعلى الموضوع ثانيا
 وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساو الساقين فزو اياه

رتبة القدم وبعض العرف من الدانت

محمل المحمل على الجنس الموضوع محمل
 على الاخص وعلى الموضوع ثانيا وتوسط
 بالنسبة الى الحيوان

كان ذكرنا

الصف

الثالث مساوية لقائمتين فانه قد وجد ذلك في غير متساويين
من الثلاث فاذن هو الثالث اولا ومتساويين في الثاني وهذا
الاول ربما كان المحمول ولا فيدعم من الموضوع كالجسم كان للجو
في المثال الاول والحجوان للناس في المثال الاول وربما كان مساو
مثل مساواة الزوايا قائمتين للثالث وهذا ربما كان داخلا
في المهمة كما في المثال الاول وربما كان عرضا ذاتيا كما في المثال
الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا
مقوما المهمة الموضوع الذي يعرض ذلك في ثانيا مثل الثالث فان
كون الزوايا هكذا برصا اولا واما متساويين الثاني فاما يعرض
له ذلك ثانيا فيكون عارضا او لا الجسد وعارضا ثانيا له وجنسه
نقوم ويمكن ان يكون عارضا او لا يعارض للموضوع مثل الزوايا
فان اول الحركة ثم للجسم والحركة عارض للجسم وعكس لا يكون
هذه الاولية معتبرة في هذا الموضوع بل يكون الاولية في هذا الموضوع
هو ان لا يكون الشيء محمولا على اعم من الذي قبله اولا ولا
محمولا عليه بجملة مساو فكل برهان يقوم على حجة على شبر
غيره ولا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل في الحقيقة
انما قام على ما هو له اولا فان من يتبين ان كل ضمت متساويين

فان رواياه ساوية لقائمين فلم يبق ذلك في الحقيقة من جهة
ما هو متساو والسائقين من جهة ما هو مختلف وليس من شرط الاول
لن لا يكون بشر وبين الموضوع وسطه فان بين هذا العارض
للمثلث وبين الثالث وسائط وحدها مشتركة كلها عوارض
اقرب من بل الشرط ما قد ينهأ اولاً واما كان ليس محمولاً على كلية
الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في
مهيئة التي بل من جملة الذاتيات الداخلة في مهيئة انواع الشيء
او من جملة الاعراض الخاصة بالذاتية للشيء لكن انما محمول على كلية
الموضوع لسبيل التقابل على ما قلناه اما القسم الاول فنقول
المفصول المقسم للجنس التي لا يقيم نوعاً تحتها السمة فيكون فصلاً
اولية للانواع من جهة انها تقومها ولا تقوم اجناسها ويكون
فصلاً اولية للاجناس من جهة انها يقسمها ولا يقيم انواعها
واما القسم الثاني فهو من العوارض الخاصة للجنس التي لا تقسم
ولا يحتاج الى تقرير الجنس نوعاً معيناً فيتم بياح كقبول مثل
ذلك العارض مثل ان الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركاً او ساكناً
الى ان يصير ولا حيواناً او انساناً او يحتاج في ان يكون حياً كما
على ان يصير ولا حيواناً بل انساناً فقد قلنا في كيفية اولية كل

ما هي

الذي
نقول

فيه الفرق بين المقدمة الاولى
وبين المقدمة التي يحولها
اول

من الذاتية واعلم انه فرق بين لزيق مقدمته اولية وبين
لزيق مقدمته يحولها اولها لان المقدمة الاولى لان المقد
الاولية هي التي لا يحتاج لغيره بين موضوعها ومحولها
وسطر في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج فيه
الى كفاية فالحول انما يكون كفاية في كتاب البرهان اذا كان
مع كونه مقولا على الكل في كل زمان او ليا وما كان من الاعراض
الذاتية ليس كخاص وبالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع
بان كان جنسه يوحده في حده وكذلك العارض ذاتي
للجنس بانه نفسه يوحده في حده وقد يكون اجناس الاعراض
الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان روح الروح كما انه عرض
ذاتي او لعدد كجنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتيا
للموضوع ولكن لجنسه مثل لجنس الزوج وهو المنقسم
ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه يوجد في المقادير ولكنه ذاتي
للجنس العدد وهو اكمل وكل ما كان عرضا ذاتيا للموضوع من
ثم لم يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب لغيره محو ذاتيا
للجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما في غير الجواهر فقد لا يكون
ذاتيا للجنس الموضوع مثل التماخر والاتقاء اعراض ذاتية

كالحركة بالاستدلال واصل الحركة
بالفعل في العكس والجسم
صدق

ذلك

الخاص

هو

روايتين

للنعم واجناسها ليست اعراضا ذائبة لاجناس النعم بل هي ما تحت
في انكم قد علمت ان كل الاصل الخاص وغير الخاص مما اشترنا
كل البير اشارة ما وسهل لك من ذلك لتعلم ان من المحمولات
الاولية المقدمة منبهة للشيء ما هي خاصة بالحدود وبعض
العقول كالجنس الحيوان ومنها ما هي غير خاصة ولن
كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل المنقمة بمساويين
للزوج والناطق للانسان عند من يروي الناطق مشركا للانسان
والملك والجنس اولى غير خاص والحد اولى خاص واما المحمولات
التي هي اعراض ذائبة فمنها اولية خاصة كالزوايا المثلث
المثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كونه الزاويتين اللتين
من جهة واحدة مساوية لقاعدتين فانه اولى للخط الواقع
على خطين المتصيرين زاويتين المتبادلتين متساويتين وللخط
الواقع على خطين المتصيرين الزاوية الخارجة كالداخلات المتقابلتين
ولكن ليس بحاص لاحدهما وهذا الخط ولن كان واحدا با
فهو اثنان المعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه
الاشيئة فخذ بدلها الخط الواقع على الخطين المتماثلين
جهة واحدة متساويتين والآخر المتماثل لهما مختلفتين

كأن المبادلتين متساويتان ولا تقبل قول من يظن أن جنس
الفضل إذا لم يكن جنسا أو ليلا في النوع فهو أولى للنوع ^{أنهم}
أنما قالوا هذا في الأصول المتساوية وأعلم أنه قد يكون البرهان
أو لا على ما ليس محل أولي فإن الأوسط إذا كان أهم من الأصغر
في القياس الكلي وحمل عليه الأكبر فإن الأكبر لا يكون محله على
الأصغر ولا بل يكون البرهان عليه أول برهان لكنه على جزئية
الأصغر برهان ثان وقد حتمت الأمور جميعا كالبرهان
على الثلث المثبت كنزوايا الثلث متساوية لقائمتين
وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر
مساويا للأوسط كما في هذا المثال أو أهم منه لكنه ليس يوقى على
ما هو أهم منه وعلى ما قد علمت والأعراض الذاتية قد يكون
خاصة للموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين فإنه ذاتي
للمثلث أو ساطرة وقد يكون غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فإنه
عرض ذاتي لضروب الفرد في الزوج ولكنه غير خاص ما أنه غير خاص
فهو ظاهر وما أنه ذاتي فلان العدد وهو جنس من جنس عدد
في حله والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا وقد يكون ناقصا
من الشيء على الإطلاق وأما المساوون مثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين

فإنه قد يكون البرهان على
الجزئية أو على الكلية

فإنه قد يكون البرهان على
الجزئية أو على الكلية

فانه مساو للمثلث واما الانقصر فمثل الروح للعدد واما العدم للمحسوس
 فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما مثلنا به قبل واما اخص منه وجه
 واعم من وجه مثل المساواة فانه من الاعراض الذاتية للعدد لان
 جنس العدد يوجد في حدك هو والكم ولكنه اخص منه العدد من
 وجه لانه يوجد في بعض العدد واعم منه من وجه لانه يوجد في
 ليس بعدد كما في المقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة
 وكان متقابلا فانه يقيم موضوعا كالعدد ههنا وانواعا اخرى كخط
 والعظم والزمان وما اشبه ذلك من موضوعات الاعراض الذاتية
 ما هي بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان
 لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان وللمس والكم فان كل واحد منها
 اعراض ذاتية على ما قلنا ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا وليست
 وهي المتعالية نوعا على كثير ولكن لا بالسوية وهي لوازم غير داخله
 في مهية الاشياء الداخلة في المقولات وهي مثل الوجود والوحدة
 وهما شبيهان من جهة للاجناس العالية وهو من جهة عوارض ذاتية
 يثبت عنهما ثابعا للطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول
 الواجب والممكن وقد يكون ايضا الامور اخص من الواحد
 والوجود وكالاتها هذا ونقول قد كنت بينا لشيء

فانها نزل

وانواع

في بيان الوجود والوحدة
 ما شبيهان الاجناس
 وليا كك

اللفظ والادق قبل الوجود والعلة له والله اعلم فان
 جهة الوجود لو كانت جهة الطبيعة
 او جهة المعلول لمكان موجودا اما واجبا
 واما ممكنا ونشتركون في المفعول بطلان
 صدق

والامسا والاعراض ذاتيان للعدد كما كنا بينا انهما غير متينين
بالعدد ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير مسا فيقسم العدد اليها
قسمة مستوفاة وايضا فان العدد ينقسم الى الروح والعرد ^{تقسم}
بستوفاة لكن قسمة العدد الى المسا وغير المسا وهي ليست
قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كمثل الخط
والسطح والجسم والزمان وايضا جنس العدد ينقسم كرفان كل
كم اما مسا او غير مسا واذن القسمة الاولى وليتها بها الجنس العدد
واما القسمة الى الروح والعرد فله العدد قسمة اولية بالقياس
الى جميع ما ليس بعدد وكذا فان جنس العدد لا ينقسم بما قسمة
مستوفاة فلا نقول كل كم اما روح واما فرد ونقول ان القسمة
الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون تقابل كقولنا كل خط اما
مستقيم واما منحني وكل عدد اما روح واما فرد وقد يكون
بغير تقابل كقولنا ان من الحيوان من ما هو ساج وشبهه ما شرب
راحف ومنه طيور ونقول ان القسمة المستوفاة الالهية اما
يكون بفصول فلا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى نوع مختلفا
في الاوليت على ما بينا وان كان نسبة الاولية في كل اخو واما ان
يكون بمعارض ^{جنسا} من الجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مسا واما

منه من جنس
الافرية

وقولنا كل جسم اما متحرك واما ساكن واما عوارض لا يكون الجنس
اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما
يعرض للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج
واما فرد فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد اولا بل ما لم يصبر العدد
نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج والفرد عوارض
لازمة لا نوعا وكل قسم الحيوان الى الضحك وغير الضحك
وغير ذلك لان هذه عوارض يعرض للانواع بعد ان قامت
طبايعها النوعية ولا يكون طبيعة الجنس في ان يعرض له شيء من
هذه العوارض فمرسا ومن جهة القسمة اولية للجنس واما
بذاتها فلست اولية له والقانون في تميز العربي ليس يعرض
وياخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عددا او جسم ما
فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان يعرض له الامران في الحالين
فمروضها اولى وعند هذا الالتحاق يكون حجم ما يصلح لان
يتحرك وان لم يكن ولا يجد عددا ما يصلح لان يكون زوجا وان
يكون فردا اذن طبيعة الجنس كافية لان يتصورها وقد عرض
له واحد من الامرين ما لم يتم اليها في الذهن فصل ويعرض له الامر
بقيل بل يقتضيه الحق فصل لما وليت طبيعة العدد كافية في

ولو كان من عوارض لا يرتفع للجنس كقولنا كل نوع له
هذه العوارض فالعدد لما يقتضي قولنا واما
يعرض له ما هو ليس
بنوع ولا فرد ملك
الامر الذي هو اول للجنس والذات غير اولية
بل يكون اوليا للنوع واما بالجنس
مدق
للجنس فان النوع
توكلت كافيها كانت كافية لواحد
بغيره من الامور المتماثلات وهو ليس واحد
والا فليس من اجتناب التماثل في حاله الواحد
فقد علم ان كان ذلك نوعا حاله للتماثلين
لان حاله واحد في نوعين فذلك
على التماثلين في نوعين فذلك
مدق

ان تصورها وقد عرض له واحد من الامرين ما لم يسم اليها
 في الدهر فيل اذا تحققت بما يتر كلف في تلحقها ذلك العارض في
 تلحقها ذلك العارض وقد يكون من انحاء القسم الخمس بالغير مستوية
 ولا اول له بل هو اولي لما فرقة كقولك كل عدد اما زائد واما
 مساو واما ناقص او كل ما يحتمل كقولك كل كم اما زوج واما فرد
 ونقول ايضا ان القسم الذي يكون اولية الجنس من حيث القسمة و
 يكون الاعراض التي انقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع
 على اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا
 وخصوصا بنوعه كقولنا كل ثلث اما ان يكون راوية من سائر
 للباقيين او يكون راوية من سائر عظم من الباقيين مجموعتين
 واما ان يكون كل راوتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة
 فالاول عارض خاص بالثلث القائم الراوية والثاني عارض
 خاص بالمفوح الراوية والثالث عارض خاص بالحاد
 الراوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص مثل
 قولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل حيوان اما مشا واما
 ساج واما طائر واما زاحف فان كل واحد منها اولي كان
 اوليا للنوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا

خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما
غير ضاحك فالضاحك اصله خاص وغير الضاحك او غير ضاحك
ونقول ان السبب في ان لم قبل لز الزوج والفرد عارضا
للعدد وليس بنوعين او فصلين متعينين طاهر وهو لز النوع
من العدد يعرف بملفه وهو كل حقيقة وما هيته يعرف
بما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا بنظر
ان هل ينقسم بمساويين او ليس ينقسم بمساويين فيكون نوعا
وهو مسلمه لا يصح ان يكون سببا لالاقسام بمساويين ومقابلته
والزوج والفرد لا يجزأ اما ان يكون كل منهما جنسا من ذلك
النوع من العدد او فصل جنسا او فصلا عاما او يكون نفس
النوع وقد علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا
لازما وكيف يكون فصلا عاما له وقد يوجد الزوجية لنوع
اخر والفردية كيف يكون جنسا او فصل جنسا او شيئا من
الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معناه ومعنى ذلك
العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات لا التي يلزم في كل وقت
بل الذي لا يمكن ان يرفع معناه عما هو ذاتي له مثل معنى العدد
فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويحمل له الاربع عدد حتى يتأخر

وذلك العدد الذي يحمل
للا تفرق بالنظر في كل واحد
في بعض العدد وبقية اقسام
ذلك لانها مقومة لغير ذلك لان
ذلك العاقل الذي يميز ذلك لان
قد اجزأه صدق
له وقد يوجد الزوجية لنوع اخر

ويستبان اللهم الاله لا يكون مع العدد مفهوما ولا يكون احضر
 في الذهن مع الاربعة ونحوه قد علمنا ما معنى الزوج والفرد
 فاذا احضرنا معناه ومعه عدد ما مثل الف وخمماية امكنه
 يشك فلا تدر في اول وهله انه روح او فرد حسيين و
 نتأمل حال الانقسام بنصفين ومقابلته بنوع فكلو ونظرفات
 عدد ما عرف ذلك فيه بسرعة او كان في اول وهله
 مثل الاربعة والتمانية فاما حكم تسميته انه زوج لا اجل
 انه ذاتي للاربعة والتسمية ولكن لانه قليل فيلوح لنا انه متصف
 عن قريب ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف الاله نسبتين
 فاذن ليس بينا كثر اربعة زوجا لذاته بل لظهور عارض
 اخر عرفناه له وهو الشيف وبهنا وجه اخر يعرف بها
 لانه الزوج عارض لا ذاتي لاصناف العدد للتحاج الى الطويل بها
 فاذا كان الزوج والفرد عارضين لاصناف العدد جليتها
 دائمة ولا اجناس ولا يمكن لشيء يكونا نوعين للعدد ولا فيلين
 مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بصفة الجنس المقوم للشيء
 فيجب ان يكون كل منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع نوع العدد
 وعرضا خاصا بالقياس الى العدد فصل في نوع من الانواع

وغيره

قبل في التعليم الاول انا رب اعطينا الكل الاول ويظن بنا اننا لم
 نعطه وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا اننا قد اعطيناه والاسباب
 في ذلك ثلاثة امور واحد منها هو سبب لما يكون قد اعطيناه و
 ظن اننا لم نعطه مثل قولنا لشمس الشمس تحرك في فلك خارج المركز
 حركة كذا وان القمر يحرك في فلك تدويره الى المغرب حركة
 كذا ولشمس الارض في وسط الكل فان هذه العوارض يكون من قوله
 على الكل اولية ويظن انها ليست كلية اولية فيسقط في
 هذا الكتاب والسبب في ذلك ان هذه الاشياء في الوجود
 مفردة وطبايعها غير مشتركة فيها ولا مقولة على كثيرين في
 الوجود فظننا لشمس محمولاتها ولشمس كانت مطلقا اولية فليست
 بكلية وليس كذلك فان قولنا شمس وقولنا هذا الشمس مختلفان
 وذلك لان قولنا الشمس يدل على وجود طبيعة ما وجود
 ما وقولنا هذه الشمس فاما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة
 بواحد من غيرهم كل برهان برهان برهان على الشمس فليست برهان
 عليها من جهة ما هذه الشمس هي لو كانت طبيعة الشمس
 مقولة على غير هذه الشمس كان البرهان ما لم يقع عليه بل مجرد
 طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم وبرهان عليها

فيه بيان وجوه
كيفية الطبيعة

يشي اذ حكم عليها ان لا تكون تلك الطبيعة مقولة على الف شخص
شئ كان الحكم والبرهان متساويين للجميع والطبيعة الكلية
يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيق كلية من جهة ما هي في الوجود
مقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية بق
على الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط وبق كلية
من جهة ما هي محتملة لان بق في الوجود على كثيرين وليس
اتفق ان قبل في الحال على واحد مثل بيت مستبح وكما
يحكى عن امرطاني بق له فففس حتى بق انه يكون في العالم واحد
فاذا بطل حدث من جيفته او ربا دجيفته مثل اخر
وبق كلية لا ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا ايضا في الوجود
امكان عموم ولكن لان مجرد تصور العقل لا يمنع ان يكون
فيه شركة ولا يمنع وجود الشركة فيه امر ومعرض اخر ينجم
اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحد ابدا واما نفس الطبيعة
فلا يكون تصورهما ونصورهما واحدة بالعدد شيئا واحدا
بل تصورهما شرعين مانع وحده عن ان يكون في العقل على
كثيرين بل لكن معنى اخر ولا تصور هو الذي يمنع العقل
عن تجويز ذلك واما الجزئية المتعاقبة له فهو الذي نفس معناه ونفسه

نفسه

تصور فرد من العدد كونه ذات زيد بما هو زيد فلا يمكن له ان يكون
 هو زيد بما هو زيد لا في الوجود ولا في التوهم فصلا عنه
 الفعل امر مشترك فيه فالطبايع الكلية يوحى بها هذه الوجوه الثلاثة
 وكان الاخير منها يعم الاول وهو ان الفعل لا يمنع له ان يكون
 المتصور منها مشتركا او ينضم اليه صورة مع اخرى ليس بها
 نفس الطبيعة كما حيوانه بل الطبيعة مقرها بها هذا الاعتبار
 وهو ان زيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة وانما شرط
 هذا ونبه عليه من لا يطلع له من هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية
 الذي هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة
 فقط فهذا هو الذي ينبغي ان يجعله الكل العبر في العلوم وفي
 موضوعات المقدمة ويجب له ان يذكر ما سمعته من هذا المعنى في
 مواضع اخرى فلا يجب له ان يكون امتار هذه القضايا عند ذكر
 بل يجب له ان يفتقد ان المقدم الشخصية ما يكون موضوعها
 شخصا مثل زيد وكل ما كان نفس تصور موضوعه عن وقوع
 الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كنه ومقد
 كلية ولا يبق كيف كانت كلية من الوجوه الثلاثة بعد ان
 يصح الوجه الاخير كذا فاذا قلت ان الشمس كذا وحكت حكم

والله اعلم بالصواب

على الشمس من جهة ما في شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت
الا ان ما نفع يمنع لئلا يكون شمس كثيرة فيمنع لئلا يشترك في حكم الكل
الكثرون وانت جعلة كلية فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي
اولى بكل وعلى هذه الشمس غير اولى فمما سبب هذه البشيرة
الواحدة واما التام من الاسباب الثلاث فهو سبب البشيرة الثانية
وهي كانه عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما انه
لم يضع القول على الكل فظن انه وضع وكان هناك وضع ولم
انه لم يضع والتاخر السبب فيه انما حكم على كل واحد فكان الحكم
غايما حسب ان كل واحد لم يكن في الحقيقة كلها اذ كان قد غاب
ان اولى وكان هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كلها وهذا
كما يقول قابل التولد تراو الخطبين يقع عليها خط فحصل كل
داوية داخله من جهة واحدة قايمة وذلك لانه لا محشة
من خطبين بهذه الصفا الا وهما متوازيان فظن لئلا يقول
على الكل على وليس كذلك لان شرط الاولية قايمة لان الراويين
من جهة واحدة ولن لم يكن كل واحد قايمة بل كانتا مختلفتين
لكن كان مجموعهما مثل قايمة فان التوازي يكون محمولا على
الخطبين فمذان الخطان وذاك الخطان يعهما شمس التوازي

الداخلتين

لا اضطرار
صدق

موجود لما ولا وذلك الشئ هو خطان وقع عليهما خط فيصير الداخلين
مترجمة واحدة معادلتين لقائمتين معاً سواء كانتا متساويتين
قائمتين او مختلفتين واما السبب الثالث فهو سبب الشهرة
الثالثة وهي شبهة توقع فيها الضرورة او الخطا اما الضرورة
فان كان الشئ كل العام لا نوع مختلفه لاسم لرفيق الحكم في
كل واحد من انواعه لانه اسمها يبينان خاصية فاذا لم يولد
الحكم لشيء اعم منه لفقدان الاسم العام لمن انراو له لكل واحد
منها وان الحكم متا عليه كل مثال لم يبرهن في المقادير لانه
المقادير المناسبة اذا بدلت يكون من مناسبة ونبرهن ايضا
في الاعداد لانه الاعداد المتناسبة اذا بدلت يكون من مناسبة
وقد برهن في كل واحد منها برهان آخر ولكن البرهان
عليه ليس اوليا لواحدة منها بل هو اول لكل اسم الحكم
لا يوضع لانه صناعة الحساب ولانه صناعة الهندسة
لان صناعة الحساب يوضع العدد فيها على اندام جنس ولا
يتجاوز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على اندام
جنس ولا يتجاوز فكان اسم الحكم معدوما بحسب الصناعتين
وكانه ليس في احد الصناعتين للمع العام اسم فظهر في

كل صناعة ان هذا العارض او لموضوع صناعتها هو في
الحقيقة او الجنس موضوع الصناعتين فلذلك كان هذا
التبدل متقدرا في الازمان وفي النعم والافعال وفي غير ذلك
ما هو بكم بالذات او ذواتكم والسبب الذي يقع لاجله ليس
ببرهان على العام الذي الحكم عليه او على انواعه ما فقد
الاسم على ما قلنا واما لان العام الاول خارج عن اعم موضوع
لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب
جدا ولكنه على نوع نوع من احوال تحقق ذلك النوع سهل واما
لان العام لا يقتصر بحد الخيال لانه جنس والنوعيات التي
تحتة يكون اقرب الى الخيال فينتصب بخدائره ويكون شات
ذلك العلم البرهاني عليه بتحصيل التشكيلات الهندسية وهذه
الاعمال كلها محتملة في سقطة التبدل فان اسمكم غير جار في
الصناعتين وايضا لكم ليس في موضوعات احدي الصناعتين
وايض فان البرهان اما السهل قائمته على المقادير من جهة
حال الاضاف ونعوم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون
قد قام على كل من جهة محصورة وصعبا قائمته بنحويها جميعا
وايض لان تحصيل المقدار والعدد بالتشكيك والتقريب من الوهم

لا ينتصب

من تخيل الكم ولهذا السبب لم يوضع للكم بحث محدد كما وضع لانا
بل لم ينسب اليه المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل هو
اكثر ما بالخط والسطح والجسم كل على حدة او كانت نسبة الا
على النوعية من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار
المطلق بحكم اتصاله بالخيال وهذا وجه وقوع هذا الغلط من قبل
الضرورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك لا يظهر
الانسان اول نظر في احاد من عام كثلث مثلث من انواع
المثلث العام من غير ان يحسن كيفية الوجود في استيفائها
كلها او لم يكن استوفاء كلها لم يحسن باستيفائها كلها فبين
في كل واحد منها امران برهان عام او برهان خاص بكل واحد
ولهذا ينبغي فبين ذلك في المثلث المطلق لانه لما والا لانه
الخط زاغ برهانه وخصر ابتداء نظره بالجزئيات في كيف يمكن
لن ينقل الى المثلث المطلق الا ان يعمل على الاستقراء المطلق
المعالي وهو لن ينقل الحكم من جزئيات غير استوفاء او غير
محقق استيفاء واما الكثر فان هذا ليس بمغالطة في الحد
وهو مغالطة في البرهان لانه لا يلزم منه وجود اي حكم كان
منه جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها بقينا لنحكم بالحكم

على الكل واما الحكم الاقناعي المشبه باليقين فقد يجوز له الحكم به
ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة البرهان
لان هذا المغالطة في الجزئيات من المثلث كيف ينبغي للشا الذي
هو المثلث المطلق ما لم يكن يتيقن استيفاء اقسام اليقين
لو كان حصل لو كان له بطلان لم يعمل الحكم الى المثلث المطلق
الذي الحكم له اولى وعليه كل واحد اذا لم يتبين لذلك حسب الحكم
اولا لتلك الجزئيات فظهر الحكم على كل صنف منها كذا بطريق
هذا الكتاب ومنه لا بد ان لا يتيقن في معز فمر ان الحكم اولى
فيجب اذا كان الحكم مقارنا لهما ان يختلفا لم يتيقن اولى
الحكم بان يرفع جملة القضايا واحدا منها ويترك ذلك الواحد
دائما فما اذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم واذا ارتفع
وبقيت البواقي لو امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا من
هذا المثلث متساوي الساقين من نحاس وهو ايضا شكل فاذا
رفضت تساوي الساقين وكونوا من نحاس واثبت المثلث
وجعلت كوز ثلث زوايا من كقائمتين ثانيا ولو امكن له
يرفع معنى الشكل وبين المثلث كان الحكم ثانيا ولكن
انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم اذا رفضت المثلث بقي الشكل

لم يبق هذا الحكم فمنه جانب تساوي الساقين وكونه خيرا
تجد الحكم ثانيا مع رفع الامر من اثبات الثلث ومن جانب الشكل
تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الامر من رفع الثلث فيجمع من الاشياء
لن الحكم على الثلث لا غير فصل في تحقيق ضرورة
مقدمات البراهين ونسبتها ثم لن مقدمات البراهين بحسب
لن يكون ضرورة وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورة
قبل لان ما يكتب بتوسط ما يجوز لن يغير لا يكون ثانيا لا يغير
بل النجدة الضرورية بقر من مقدمات ضرورة لا يقع فيها الحيل
لغير الامور الضرورية على وجهين امور ضرورية في
اللزوم من غير لن يكون بعضها البعض ضرورة في الجوهر والطبيعة
وهذه لو ازم خارجة وقد اوضحنا قبل انها لا تنفع في كسب العلم
اليقين وضرورة في الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة
بنائها اما الداخلة في حد الموضوع فضرورة الموضوع في
جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فال موضوع لها
ضرورة في الجوهر وهي ضرورة الموضوع في اللزوم ايضا
اما على الاطلاق ولما على المعابلة على المقابلة فاللخوة
فيها في البرهان ما كان ضروري للزوم للنوع الواحد

في الجوهر والطبيعة والذات
والكثرة العاطفة من اذنه

صغر لكسب
الضرورة في الذات بان يكون
مقوما للذات الاخر الصواع في العرف
هو امتناع النفاك كقوله السمع
بعد ما تم التلازم بين

فان كانت ما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالذات فليس
 دخلا في البرهان على الامر الضروري من حيث ما هو ضروري
 واما كيف ينزج هذا ليكون منها العلم اليقيني فنقول بعد
 قالوا وكل قول ينتج به امر ضروري وليس ضروريا فان العلم
 لنقول لنزج المعلوم الذي وضعته ليس دائما الوجود فما يلزمه
 ليس دائما الوجود اذ لا محالة يكون دائما الوجود فان كانت
 ابطال السجدة المدعاة انها ضرورية تكون هذه السبيل فان استحكام
 قوة اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكون فيها هذا المظهر
 فبين من هذا ان الذين يقتضون في اخذ المبادئ على ان
 يكون صادقة في نفسها او مقبولة اي معترف بها عند قوم او
 امام او مشهورة اي يعترف بها كافر الكاس وبرأها من غير
 لنزج اولية الصدق واما كانت غير صادقة كما تفوق في
 كتاب الجدل فقد يخلو السبيل فان استعمال المقبولات المشهورة
 واما لما في طلب اليقين مع العلم او علم وبلاهة اذ يمكن لنزج
 يكون كاذبة واما الصادقة فاذا لم يكن مناسبة للجنس الذي فيه
 النظر فكانت خارجة غريبة لا يتبين شيئا من الحقيقة التي تمثلها
 يقع اليقين العلم وان كان يصح بها يقين مالا نهال لا يتقبل العلم

فستقوله

فيراها

اليقين

ان العلم

اذا علمت نسبة الشيء وانما يعطى صدق الحق فقط لا ضرورة صدقها
 وقيمة صدقها وليس كل حق مناسباً وخصوصاً اذا لم يكن ضرورياً
 فانه اذا كان الاكبر غير ذاتي وغير ضرورياً للاصغر فلا يلزم اما
 لئلا يكون الاكبر ضرورياً او غير ضرورياً فان لم يكن ضرورياً
 كان كان اليقين نسبة الى الاصغر غير ثابت فلم يكن يقيناً
 محضاً الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لا من جهة
 ما هو موجود بالضرورة ولن يكون ضرورياً فانما هو ضروري
 في نفسه ليس ضرورياً عند القياس عليه لانه يمكن ان ينزل
 الحد الاكبر عن الاصغر لانه غير ضروري له في كل شيء الذي
 كان علماً متوسطاً فنزل حجة اليقين والتي موجود في نفسه فانما
 اذا علمنا ان هذا الانسان حيوان لانه يشي وكل ماش حيوان
 فانما لم يشي بطل عنا العلم الذي اكتسب بتوسط الشيء فلم ندر
 حجة انه حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق ولن نقار
 قايلاً ان هذا اليقين لا ينزل ولن نزال الحد الاكبر ان قولنا
 كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بان ماش وعقلنا
 فهو حيوان دايماً مادام ذاته الموضوع للشيء موجوداً فان
 كل شيء موصوف بان ماش فهو حيوان يقيناً ولنسلم على

الظن

ما علم في كتاب القياس فيكون في الصغرى وجودية والكبرى
 ضرورية لان كل الحيوان على كل موصوفاته يعيش ولو وقتنا
 ما ضروري والبعوض هذين ضروريين كما علم فالجواب عن
 هذا ان هذا انما يفيد اليقين الرجوعه بالقوة القياس برهان
 لولا ذلك لم يفيد اليقين وذلك لان الكبير الضرورية هو المأخوذ
 ضرورية على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة
 كتاب البرهان وهي قولنا كل ماش بالضرورة حيوان ونحن
 لم نأخذ الكبير في هذا الكتاب ضرورية على هذا الوجه بل على
 ان كل ماش حيوان عند ما يعيش على ما علمنا كمن العرق بين
 الضروريتين في الكتابين فان اخذت الضرورية لاهل هذا
 الوجه بل على الوجه المذكور في كتاب القياس كانت حقيقتها
 ان كل شيء من شأنه ان يعيش فهو حيوان بالضرورة فلا يخرج انما
 يكون عرف بالهتلان كل ما من شأنه ان يعيش فهو حيوان او لم
 عرف بالعلة فان كان لم يعرف بالعلة والهيئة لم يكن اليقين
 ثانيا حقيقيا كليا على ما اوضحنا قبل وان كان عرف فانما اليقين
 اليقين بقياس العلة وهذا المتيقن يكاد لا يكون من الاعراض
 الذاتية بالانسان من وجهه والحيوان من وجهه اخر على ما قبل

في الابواب المتقدمة فيكون انما صار هذا القول برهاناً لا
 الاوسط فيه عرض ذاتي وهو انتم ثم لنحقق حال المقدسين
 اذا عرفنا باليقين بوجه بالمقدسين في القوة الى المقدسين
 كبراهما ضرورة واذ كان قولنا كل واحد ممتنع وقلنا ما
 حيوان بالضرورة في قوة قولنا كل ما من شأنه ان يعيش
 ان يموت ويصلح لنزع عيشه فانه حيوان بالضرورة وقولنا كل
 انسان يموت فانه في قوة قولنا كل انسان يصح لنزع عيشه
 صدق ذلك صدق هذا مع فاذ كان كذلك وكانت الكبرياء
 عرفت بالعلمة حتى يصح اليقين بها وكان قولنا كل ما من شأنه
 لنزع عيشه فهو حيوان قولنا لا يقينا معلوماً بعلامة وكان الاوسط
 عارضا ذاتيا للحيوان باعتبار نسبة كان القياس برهانيا
 وكان كذلك نقول كل انسان يمكن لنزع عيشه وكل ما لم يكن
 عيشه وصح لنزع عيشه فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في
 قوة هذا القياس اشبه يقينا وليس يقين في ذلك لنزول
 هو هذا القياس بعينه بالفعل فانه ليس اليقين انما جاء
 كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا كونه بالفعل هكذا لم يصح يقين
 بل وقوع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوة

للحديث

ذلك حال وقوع اليقين به وكان قد كان يمكن له إنتاج نتائج
 صادقة عن مقدمتها كاذبة كان لم يكن صدقها هناك من جهة
 عين القياس بل من جهة أنها كانت بذاتها صادقة فكذلك
 قد يمكن له إنتاج نتيجة ضرورية عن مقدمتها غير ضرورية وكان له
 النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين القياس
 بل من جهة أنها كان بذاتها صادقة ولزم نفس تلك الحدود وتو
 صادقة بتبقيها ولو بالعرض كذا الوجه الضروري وبهنا لا يمكن
 ضرورة من جهة الزوم عن القياس بل من جهة أنها بذاتها
 ضرورية وفي قول الحدود ولزم قلب على نحو تبقيها ضرورة
 وكان هناك قد يشك في أحسن مذهب المقدم فلا بد من أن
 الوجه فيها صادقة أو كاذبة ولزم كانت صادقة في نفسها
 ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه آخر كذا يشك فلا بد من
 بل الوجه ضرورة أم غير ضرورة ما لم يعلم ضرورة ما من وجه
 آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قولها أو لا يلوح عنها بل عن
 مقدمتها أخرى وكان هناك لم يكن يمكن أن ينتج كاذبة
 عن صوابها كذا هي هناك لم يكن إنتاج غير ضرورة ونسبتا
 الحد أو ضرورة بيان والمقدم بالعرضية ولزم كانت لا ينتج

تسا ضروريا فقد سمح بالضرورة و فرق بين ما سمح ضروريا
وبين ما سمح بالضرورة فان كل قياسي سمح بالضرورة وليس
كل قياس سمح ضروريا فاذا كان القول متجا بالضرورة
ولم ينتج ضرورة فانه لا يعبر عن فائدة بل لا بد منه ان
يتبعه فائدتان احدهما العلم بوجود شئ وليس لم يكن
بقينا فانا بجهل سببه و فرق بين العلم المطلق وبين العلم
اليقين كما انه فرق بين لم يعرف لئلا كذا ولا لم تعرف
لم كذا وكذا وهذا ولم يكن نظرا بربها مطلقا فهو نافع
من جهة ملك البرهان لان الشئ اذا ثبت دخوله في
الوجود لم يقصر البرهان عن ان يكشف كنهه بل يثبت
العلم للعلم والمخاطب عند ما سمح بتسليم المقدمة وبهذا بعيد
عن ما اخذ البرهان فلا يتوقف على تسليم العلم للمقدّم بل
على تسليم الحق آياها ولا تكون ضرورة ولا يكون ضرورة
على الجواب ما اخذ في البرهان الا ان يكون محمولا انها مع ضرورة
ذاتية على احد وجهي الدلالة فان الضرورية ذات الخاصة
بكل جنس اما احسانها وفصولها واما عوارضها الذاتية
وما سوي ذلك فهي اما ضرورية تعزيرية واما غير ضرورية

سمح
بند
شرح

بل اعراض مطلقه ولا يعلم منها مية شئ النير فاذا كان الاو
 للاصفو ذاتيا والاكر للاو طذا ايتا لم يكن له سفل من علم
 الى علم اخر بل سبق كل علم بمقدما خاصه مثل الهندسيا
 ببرا هين خاصه بالهندسة والعديد بالعدد ولهدخل
 في شئ من العلوم بيان مقولا او بيان غريب الا فيمكن
 فيه وسنوضح هذا بعد فيكون المقدما مناسبة للشيء ^{اعلم} والله اعلم
فصل في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها وافتراضها
 مبادئها ومسائلها في حدودها المحولة ونقول ان كل واحد
 من الصناعات وخصوصا النظرية مبادئ وموضوعات ومسائل
 فالمبادئ المقدما الى منها يبرهن تلك الصناعة والبرهان
 هي تلك الصناعة اما الموضوعها واما الجمالية شانه عن
 يبرهن فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما الدنوشانها
 عن لزم يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وبهذا قيل
 والموضوعات الاشياء التي انما بحث عن الاحوال المنسوبة
 اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي
 محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع ولا نوعها او عوارضها
 وهي مشكوك فيها حالها فيبين جالها فيستبرك في ذلك العلم

والمبهر منها البرهان والمسائل لها البرهان والموضوعات
 عليها البرهان وكان الفرق في ما عليه البرهان الاعراض
 الذاتية والذات لاجل ذلك هو الموضوع والذي منه المبادى
 وقول المبادى على وجهين اما مبادى خاصة بعلم مثل
 اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيع واعتقاد مكان انقسام
 كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضى واما مبادى عامة
 وهي على قسمين اما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شئ
 اما ان يصدق عليه اللجباب او السلب واما عامة لعدة
 علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشي واحد متساوية فهذا
 مبداء يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم
 المنطق وغير ذلك ثم للتعقيد نذكر تقدير ما يخص هذه المبادى
 المساوية في الكميات وذووها لا غير فان المساواة
 لا يوافقها ما هو كذا او ذكرا الا باشتراك الاسم والمبادى الخاصة
 الى موضوعاتها موضوع الصناعة وانواع موضوعاتها
 اوجزاء موضوعاتها او عوارضها الخاصة في المبادى الخاصة
 بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير خاصة
 به بل مشتركة في المساواة في مقدار الهندسة والعدد ونحو

درعالة تقديرها صدق

استعمالها في الصناعة تخصمها بها لان المساواة في الهندسة
ساوية مقدارها في العدد مساوية عدد وكلاهما خاص بالصناعة
والمصادقة في مقدمات من العلم الطبيعي والمثلثة على ذكر الوجه
بعينه فان المساواة ليس خاصا بموضوع الهندسة ولا
موضوع الحساب والا لمصادقة ايضا خاصة بموضوع العلم
الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاغتيار على الظ
وكذلك كان شئ ما هو من الاعراض الزائفة محولا على موضوع
العلم او نوع موضوعا ووجه موضوعه في المبادي كانت
المبادي خاصة كقولك كل عدد روح ينقسم بمساويين والمقسم
بمساويين خاص بمجنس موضوع الروح وله قلنا كل عدد
ينقسم بمساويين فهو زوج كان المحور خاصا بنفس الموضوع
فاما اذا كان الموضوع في المبدأ خارجا عن موضوع
الصناعة او اعم منه فهو مبدأ غير خاص والمبادي العامة
يستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة واما بالفعل وانما
استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة وخير قياس بل
استعملت بقوتها فقط يقتل ان لم يكن كذا حقا فمقابلته هو
كذا حقا فمقابلته هو كذا حق ولا يقبل لان كل شئ

والتاكدين

يصدر عن السلب واليجاب لان هذا مشهور مستغن
عند الاغنياء بتكثيف المغالطين والمعاندين واذ اتفقت
بالفعل خصصت اما في جزئها معا لقولنا في تخصيص هذا
المبدأ المذكور في علم الهندسة كل مقدار اما مشاركا واما
مباين فقد خصصنا الله بالمقدار وخصصنا اليجاب
والسلب بالمشارك والمباين واما في الموضوع فكتفينا
المقدمة العامة وهي قولنا كل الاشياء المساوية لله واحد
متساوية الى ان كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية
فخصصنا الله بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وهذا على
الاعتبار الذي في لنا ايضا ونقول ايضا ان المبادئ الخاصة
بمسائل علم باعلى قسمين اما التي يكون خاصتها بحسب ذلك العلم
كلها وبحسب مسألة او مسائل ونقول انه قد يكون للعلم موضوع
مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون
في الحقيقة موضوعا كثيرا اشترك في شيء يتأخذه وذلك
على وجه فانها اما ان اشترك في جنس هو الله المتعبد به
اشراك الخط والسطح والجسم في جنس يتعبد به وهو المقدار
واما ان اشترك في مناسبتهم متصلة بها اشراك النقط والخط

المقديرة

والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني
 الى الثالث والثالث الى الرابع واما النسبة المشتركة فمطلبة
 واحدة كاشراك موضوعات علم الطب اعني الاركان والمزاجات
 والاختلاف والاعضاء والقول والافعال ان وجدت
 هذه موضوعات للطلب الاجزاء الموضوع الواحد فانها
 مشتركة نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم الخلق في نسبتها
 الى العادة واما النسبة المشتركة في مبدأ واحد مثل اشراك موضوعات
 علم الكلام فانها مشتركة نسبتها الى مبدأ واحد اما طائفة
 الشريعة او كونها الهنيد وايضا فان موضوع العلم اما ان يكون
 قد اخذ على الاطلاق من جهة هوينة وطبيعة غير مشتركة
 فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الدائمة المطلق مثل
 العدد للحساب واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق ولكن
 من جهة اشراط زيادة معنى على طبيعة من غير ان يكون فضلا
 يتوهم ثم طلبت عوارضها الدائمة التي يلحقها تلك الجهة
 مثل النظر في عوارض الذاكرة المتحركة والمسئلة اما بسيطة جمالية
 واما مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما نورد فنقول
 كل مسألة البسيطة هي منقسمة الى محمول وموضوع والتأمل

اولاً جهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسئلة الخاصة بعلم ما
اما ان يكون داخل في جملة موضوعه او كائناً من جملة الاعراض
الزائفة له والداخل في جملة موضوعه اما فخر موضوعه سواء
كان واحداً للموضوع او كثر الموضوع كقولنا هو الجسم ينقسم الى
بالانهاية له وذلك في سائر العلم الطبع واما نوع له كقولنا
هو الهواء المحبوس في الماء يندفع الى فوق بالطبع اي للانفعا
لثقله وهو العصب مبدوء الدماغ او القلب والكلية والكائن
من اعراضه فلما من عرض ذاتي الموضوع كقولنا هل كل حركة
كذا مضافة بحركة كذا او عرض ذاتي لا نوع موضوعه كقولنا
هو الاضافة التسمية مسخنة او عرض ذاتي بعرض ذاتي له
كقولنا هو الزمان بعد السكون فان الزمان عارض للحركة ^{التي}
هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع عرض كقولنا هو الباطن ^{للموت}
لثقل سكونه فان الباطن من عوارض بعض الحركات دون بعض
فان بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطى البتة ولا تقصد
الآن فاجبة المحول فنقول ان المحول في المسئلة على انها محولة
الانتهى ويطلب فيها الاية لا التي هي محولة اليه ويطلب فيها
المية دون الاية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئاً

قد
يؤخذ

مجتبى منها اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المجرى
الذاتية التي يوجد في حد الشيء يجب ان يكون مبدئ الوجود
لشيء اذ الحق الشيء كما قد علمت ولكنه ان يمكن في بعضها ان يبين
بالجد الاو طمكن ليس كل بيان بجد اوسط فهو قياس فان
الاوليات قد يمكن ان يبين بوجوب بجد اوسط مثلا ان
يحمل الحد الاوسط حد المجرى او رستا ويحمل الاوسط كذا لخاصة
في توسط بين الموضوع والمجرى وليس مثل ذلك قياسا عند
الحقيق فان القياس على التحقيق انما يكون قياسا على الثبات
والابانة اذا كان على خفي الثبات ويكون قياسا على العلم اذا
على خفي العلم وقد يجمعان وقد يفرقان واما طلب هذا
المجرى هل هو حد او جنس افضل فهو ما يجوز ان يكون مطلوباً
لان كون الشيء طبيعة ما وكون جنسا ما او فضلا الشيء امران
مختلفان فان لكل من جهة ما هو قياس طبيعة ما ووجه
اخر وبالقياس الى الانسان هو فضل جنس فيشبه ان يكون
انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس
او هل هو فضل او جنس او ليس ولا يشك ان هل هو للانسان
موجود من جهة ما هو من شأنه ان يكون

جنس

جنس اذا اعتبر له اعتبارا للعموم وقد بينا ايضا على وجود اشارته
المحولات المقيمة ذاتها بكت بيان ما من ليس سليم الفطرة
كما يغير على المبادر الاولى وايضا قد بينا على وجودها في
ما اذا كان عرف بمواضع ولم يتحقق جوهره فمعرفة مثلا من جهة
ما هو مشهور في شئ اوله فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته
مثل انما يطلب من النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس
النفس ولكن انما يطلب هذا اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها
ولكن عرفنا ما من جهة ما هي مضافة الى البدن وكما قاله
ويصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفنا ما من
جنس انها شئ هو كذا او مبدأ كذا فقط فيكون بعد معرفتنا
ذاتها ووضعنا ما ثم طلبنا على جنسها عليها فاذا لم يكن
وضعنا بالحقيقة ذاتها ثم طلب على امر اخر عليها ذلك الامر
جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا بالحقيقة جنس الموضوع
في القضية بل كان جنس الشئ اخر محمول على قول هذا الذي
يطلب المحمول وكثيرا ما يتفوق هذا الطلب حيث لا يكون قد
حصلنا معنى الموضوع والمطلوب بل عندنا منهما اسم فقط
كما يطلب من الصورة جوهرام لاننا اذا كنا نعرفنا بالحقيقة

لذاتها

ما الجوهر وعرفنا ان الموجود في الموضوع وعرفنا بالحقيقة
 ما الموضوع وعرفنا بالصورة القدر كل منه لمادة لا يقوم
 بذاته وبنات تلك المادة بل يقوم بها وكان الموضوع كل مادة
 متقومة الذات او قابلية تقوم دون الهيئة التي فيها ولم
 لم يكن الهيئة ولا شيء يختلف بدلها او كانت الهيئة لازمة
 لحقت بعد يقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابلية عرفنا
 ان الصورة جوهر ولم يحتاج الى وط ولكن اذا كان عندنا
 من الصورة خيال ومن الجوهر خيال الخلق لا يحتاج لتفسير
 من غير حاجة الى القياس بل المطلوب والمسايل اذا كانت
 موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها
 من الاعراض الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها
 واعراض اعراضها وان كانت موضوعاتها من اعراضها
 الذاتية جاز لا يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه
 وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس اعراضه اخرى
 وفصولها وما يحرم مجراها وقد يكون محمولات الصنفين
 من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهند
 والعدد وعوارض ذاتية للماهية كشيء جنس حركته والفعل

مست

نجد
بجهد

فما هم

في العلم الطبيعي فان القوة والفعل في العوارض الخاصة بالوجود
 والمضادة ايضاً اذا استعمل في العلم الطبيعي كانت من العوارض
 الخاصة بجنسها وانما لا يكون محمولاً في مسائل العلم الرياضي
 لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة واما متشابهة
 حركة لا مضادة فيها وان لم يتفق حركاتها من كل جهة ولما هو
 العلم الطبيعي فنهية للتغير بين الاضداد فاما اذا كان المطلوب
 هو الية دون الالفة فيصعب ان يحمل مفهوم ماحولاً وسطيتين
 بمفهوم اخر اذا كان كلاهما على وجود الاكبر لما يكون الاكبر
 اولاً ولا وسطاً ويسبب كون الاصغر كما لم يذكر فانه اول النطاق
 والحساس ثم الانسان واقر ان كل ما لم يصلح لشيء يكون محمولاً
 في المسائل البرهانية التامة فلا يصلح لشيء يكون محمولاً في المقدمات
 البرهانية سواء كان مبادى خاصة او مبادى عاملاً الا اجزاء
 والفصول وما شبهها فانه يجوز ان يكون محمولاً على انواعها
 في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنساً للاوط او فصلاً
 والاوط عرضاً اذا ابتدأ للاصغر فيكون كما ان العرض يجوز ان يبدأ
 فيطلب فذلك يجوز ان يبدأ فيطلب جنساً او فصلاً وايضاً يجوز
 ان يكون كلاهما جنساً للاصغر او فصلاً والاكبر عرضاً اذا ابتدأ للاوط

غير ان النتيجة ان كانت على ذاتيات
 الموضوع فان الاول الذي بين القبح
 يجب ان يكون عرضاً اذا ابتدأ للاوط
 ولا يجوز ان يكون الاوط ذاتياً او
 عرضاً ذاتياً

فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة المحمولات فاذا
يمكن ان يكون وجود العرف الذي لافضل الشيء او الجنس او وقع
منه في جاز ان يوقف على الفصل او الجنس ولكن لما كان يمكن ان
يكون نوع العرف اعرف من الشيء او الفصول بالعرف اعرف من الشيء
جاز ان يوقف هذا الاعراف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر
فليس يقع الاعلى الوجه المحدود فان طلب الطالب وقام
لما كان من حق الجنس ان لا يحل على النوع فكيف يعرف
وجود النوع في الاصغر ولا يعرف وجوده بنفسه فلما
عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما لا يحل على النوع وجهان وجوه
الحل البتة بل ما لم يحظر معناه بالبيان ومعنى النوع بالبيان ولم يرد
البتة النسبية بينهما في هذا الحال ان كان لا يفي عن الذهن
فيحوز ان يحظر النوع بالبيان ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيحوز
ان يحظر النوع بالبيان محمولا على الشيء ولا يحظر الجنس ولا محمولا
بالفصل بالبيان فلا يحل لكنه اذا خطر مع النوع بالبيان حمل بالفصل
على ما يحل عليه النوع وان فرض ذلك النوع وحده فلم يلتفت
الى حمل النوع عليه لم يحظر الجنس بالبيان البتة وذلك او لان
المحظر اياه بالبيان كان محظرا ولا يحظر الجنس بالبيان مستقلا

五

يحظر البتة فصل في اختلاف العلوم واشراكها بقولنا فصل
 فنقول اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك
 السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع واحد
 ونفصل اقسام الوجود الاول ونقول ان اختلاف موضوعات
 العلوم اما على الإطلاق من غير بدخله مثل اختلاف موضوع
 الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع
 ذكر واما مع بدخله مثل ان يكون احد هاتين اركان الاخر في شيء
 وهذا على وجهين اما ان يكونا احدا لموضوعين اعم
 كالجنس والاشخاص كالنوع والاعراض الخاصة بالنوع
 واما ان يكونا في الموضوعين شيء مشترك في مبادئ مثل
 علم الطب وعلم الاخلاق فانها ما يشتركان في قوت نفس الانسا
 من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد
 الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس
 الماطقة وقواها العقلية واما القسم الاول من هذين النوعين
 فلما ان يكون العام فيه عمومية للخاص عموم الجنس وعموم
 اللوازم مثل عموم الواحد والوجود ونحوه الآن هذا القسم
 واما الذي يكون فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في الخروف

لا غير فان المحذور في العلوم الحقيقية
 لا ينفصل عن الموضوعات
 فلا يتصور ان يكون
 موضوع

القسمين

على انهما من المجسما والمجسما على انهما من المقادير واما الذي
عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع العلم الطبيعي و
موضوع الكونيات فان موضوع الكونيات عارض لنوع من
موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم تقسمه على قسمين قسم يحمل
الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزء من
النظر في الاعم وقسم نفوذ الاخص من الاعم ولا يحمل
جزا من النظر في الاعم ولكن يجعله علما مختصا والسبب
في هذا الانقسام ان الاخص اما ان يكون اقل من الاعم
فصول ذاتية ثم طلبت عوارضها الذاتية من جهة ماصا
نوعا فلا يختص النظر في غير دون شي ومال دو حال بل
يتناول جميع مطلقا وذلك مثل الحز واما الهندسة فيكون
العلم بالموضوع الاخص جزا من العلم الذي بطرف الموضوع
الاعم واما ان يكون النظر في الاخص ولا كان قد صارت
بفضل مقوم وليس من جهة ذلك الفضل المقوم وما يعرض له
من جهة نوعية مطلقا بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفضل
ولو احده مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من
جهة ما يبرح ويمرض فقط وهذا يفرده العلم بالاصح عن العلم

نظر

بالاعم

موضوع

بالاعم ويجعله علما تحت كماله الطب ليس جزءا من العلم الطبيع بل علم
موضوع تحت واما الذي يكون الشيء الذي صار به اخص ليس بجمله
نوعا بل بفرده صفا وعا رز فيه فينظر فيه من جهة ما صار به
اخص وصفا ليس تحت عن اي عوارض ذاتي يلزمه وهذا ايضا يفهم
العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحت وبالجملة فان اقسام العلم
المختصة بالعلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو
علم تحت ذلك العلم اربعة اقسام ما ان يكون الشيء الذي به صار اخص
موضوعا من العلم اخص الذاتيه ويجعله مضافا فيطو في الواحق
التي يلحق الموضوع المختص من جهة ما اقترن به ذلك العارض
فقط كالتب الذي هو تحت العلم الطبيع فان الطب يتطرق في بدن
الانسان وجزء من العلم الطبيع يتطرق في بدن الانسان
لكن الجزء من العلم الطبيع الذي يتطرق في بدن الانسان يتطرق
فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضها الذاتية على الاطلاق
التي تقرر من امر حيث هو انسان لا من حيث بشرية يقرر به
واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمر من فقط ويبحث
عن عوارضه التي لمن هذه الجهة والقسم الثاني الذي يكون الشيء
الذي به صار اخص من الاعم عارضا ليس ذاتيا ولكن مع

هية في ذات الموضوع بالنسبة مجردة وقد اخذنا الموضوع مع ذلك
العارض القريب شيئا واحدا ونظر في العوارض الدائبة التي تعرف في
من جهة اقتران ذلك القريب به مثل النظر في الاكرا المحرك تحت النظر
في المحسوس او الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي برضا
اخص من الاعمال عارضا غريبا وليس هية في ذاته وكمر نسبة مجردة
وقد اخذنا الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض
الذاتية التي تفرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر
فانه ياخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك الموضوع عارضا وينطبق
في لواحقها الذاتية وهي ان ذلك ليس من الهندسة بل تحت الهندسة
وهذه الاقسام الثلاثة يشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموضوع
هو من جنس طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فنحل موضوع
الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون الاخص محيل عليه الا هم بل هو
عارض لشيء من انواعه كالنعم اذا قيلت الى موضوع العلم الطبيعي
فانها من جنس عوارض يعرف من بعض انواع موضوع العلم الطبيعي
ومع ذلك فقد اخذت النعم في علم الكون في حيث قد اقترن
امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد في طلب لواحقها من جهة
ما اقترن به ذلك القريب بها لان جهة ذاتها وذلك كالالتقاء و

والاختلاف المطلوب في النعم في حجب لغير موضع تحت العلم
الذي من جهة موضوع بل تحت العلم الذي من جهة ما اقرون به وذلك
مثل وصفا الكوسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا لا من جهة
ذاتها لان النظر في النعم من جهة ذاتها نظره عوارض موضوع
العلم الاعم او عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم
تحت والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله اعني القسم الذي
جعلنا مثاله الاكر المتحرك لانه ذكر العلم ليس موضوعا تحت العلم
الناظر في العارض المقرون به بل تحت العلم الذي ينظر في
العام لموضوعه اذ علم الاكر المتحرك ليس تحت الطبيعيات
بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم الناظر
في العارض المقرون به لان الكوسيقى ليس تحت الطبيعي بل
تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد
فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء الذي تحت جزء من علمه
لانها ليست ذاتية له على احد وجهي الدلالة فلا العام يوجد
في حد ذاته ولا بالعكس بل تحت لغير يكون العلوم الجزئية ليست
اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات
فحيث لغير يكون ساير العلوم تحت العلم الناظر فيها ولانه لا موضوع

اعم منها فلا يجوز ان يكون العلم الناطق فيها تحت علم اخر ولا ان
 ما ليس بمبدأ الوجود بعض الموجودات دون بعض بل هو
 مبدأ لجميع الموجودات فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم
 من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون ينقسم موضوع العلم
 جزو لان بعضه نسبة الى كل موجود ولا هو موضوع العلم
 الكلي العام لان ليس امر كلياً عاماً فيجب ان يكون العلم به جزءاً
 من هذا العلم ولانا قد وضعنا ان من سائر العلوم ما ليس ينقسم
 بنفسه فيجب ان يكون في علم اخر اما جزئياً ~~مستقلاً~~ واعم منه
 فينتقل بالحالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادئها على العلم
 يصح في هذا العلم فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على
 قضايا شرطية متصلة مثلاً ان كانت الدائرة موجودة
 فالمثلث الفلاني كذا او المثلث الفلاني موجود فاذا صير الى
 الفلسفة الاولى يتبين وجود المقدم في هذه المقدم
 كالدائرة مثلاً موجود فيتم به هاتان ما يتلوه موجود
 فكان ليس علماً من الجزئية لم يبرهن على غير شرطية والاضاعاً
 المشتركة في موضوع هذا العلم تكثر الفلسفة الاولى والجدول
 السوفسطائيه والفلسفة الاولى يفارق الجدول والسوفسطائية

واذ هو

للملكة الاولى

للملكة

وللملكة

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع
فلان الفلسفة الاولى انما ينظر في العوارض الزائفة للموجود
والواحد ومبادئها ولا ينظر في العوارض الزائفة لموضوعات
علمها العلوم الجزئية والجدول والوسطاثير يتطوان في عوارض
كل موضوع كان ذاتها او غير ذاتي فلا يقتصر ولا واحد منها
على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم
الجزئية لعموم موضوعها واما اعم نظر من العلوم الجزئية لانها
يتكاملان على كل موضوع كلما كان مستقيما او معوجا لكل
مستقيما وقد يفارقهما من جهة المبدأ لان الفلسفة الاولى
انما تأخذ بمبادئها من المقدمة البراءة اليقينية واما الجدول
فقداء من المقدمة الزائفة المشهورة في الحقيقة واما الوسطا
فقداء من المقدمة المشبهة بالزائفة المشهورة في الحقيقة واما
الوسطاثير فقداء من المقدمة اليقينية من غير ان يكون
لكل الحقيقة وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الفلسفة
الاولى احاطة الحق اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية
الجدول الارتيان في الاثبات والنفي المشهور تدرجا الى البرهان
ونفيا للزائفة وبما كانت غايةها الغلبة بالعدل وذلك العدل

ان اريد بالبارئ
 هو مفهومها وحاضرها
 فهما عين الوجودات الثابتة
 الحكم في الوجود المطلق والواحد
 في اقسام الوجود فيكون
 الذاتية وبمعناها وان اريد بها
 المعنى الفلسفي
 بما هو موجود وكذا الواحد
 امد لا صدق

السفينة

ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع والذى بحسب
المقابل فان يكون الالتزام واجبا مما يقتل ولا يترك الالتزام حقا
ولا صوابا واما الذى بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان
بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التفرقة بين الحكمة والفهم
بالباطل واعلم ان اختلاف العلوم المتفردة في موضوع واحد
يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع
على الاطلاق والاخر في الموضوع من جهة ما مثل ما ان الانسان
قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعى على الاطلاق وقد ينظر فيه
الطب وهو علم تحت العلم الطبيعى وكلا على الاطلاق بل انما
ينظر فيه من جهة لا يبيع ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين
ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الاخر فمثل ان
جسم العالم او جرم الفلك ينظر فيه النجم والطبيعى جميعا ولكن
جسم الكل هو موضوع للعلم الطبيعى بشرط وذكر الشرط هو انه
مبداء حركة ويكون بالذات وينظر فيه النجم بشرط وهو من جهة
ان له كفاءتها وله اشكاله في البحث عن كبرية ذلك الجسم فهذا
يحمل نظره من جهة ما هو كم وله احوال ملحق الكم وذلك يحمل
نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة مبداء حركة ويكون

خط بيته ولا يجوز ان يكون شيء له يسكن عليها السكنى المقابل
للفساد والاحمال بهمة مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه زاوية
ولا يكون في بعضه زاوية لان القوقا الواحد في مادة واحدة
يفعل صوراً متباينة واما المهندسين فنقول ان السلك كبر لان
مناظره كذا والمخطوط الخارج اليه يوجب كذا فيكون الطبع
انما ينظر من جهة القوقا التي فيه والمهندسين من جهة الكم البذر
له فيتفق في بعض المسائل لتتفق لان الموضوع واحد وفي
الاكثر يختلفان ونقول من كان في العلوم المشتركة لما في الشركة
في المبادئ واما في الشركة في الموضوعات واما في المسائل والمشاركة
في المبادئ فلسنا نغفرها المشتركة في المبادئ العامة لكل علم بل المشتركة
في المبادئ التي نعم علومها مثل العلوم الرياضية المشتركة في القضايا
المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون علم مشترك
واحدة كالحسنة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون
المبدأ الواحد منها اولاً والثاني بعده مثل الهندسة وعلم المناظر
بل الحساب وعلم الكونيات لكان في هذا المبدأ كمال الهندسة
اعم من موضوع علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولاً وبعده
للمناظر وكذا حال الحساب من الكونيات واما ان يكون ما هو مبدأ

شأن النفع والاشيا لا يتجان ولا ينفك
فان العلوم المشتركة في المبادئ العامة لكل علم
ليست يعلم دون علم ما قد

علم مسئلة في علم اخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفين
الموضوع بالعلوم والمقصود فيكون مشترك في علم اعلى ويوجد
في علم اخر وهذا يكون من مبدأ حقيقيا او يتبين شرعا علم اخر
ويوجد مبدأ العلم للاعلى وهذا يكون مبدأ بالقبول والينا واما ان
يكون العلمان غير مختلفين في العموم والمقصود بل هما مثل الحساب
والهندسة فيحمل مسائل احدهما مسائل الاخر فان كثيرا من
مسائل المعاد العاشر من كتاب الانتقاص عددية قد برهن
عليها قبل في المقالة العددية وهذا لا يمكن ان يكون مشترك بين
شركة في موضوع او جنس موضوع واما الشركة في المسائل
فان يكون المطلوب فيها جميعا محمول لموضوع واحد والا
فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع مشترك العلمين في
الموضوع فاذا كانت الشركة الاولى الاصلية التي للعلوم هي على
موجب القسم الثالث وهو الشركة في الموضوع على وجه من
الوجه المذكورة وهي ثلث اما ان يكون احدا لموضوعين اعم
والاخر اخص كالطلب والعلم الطبيعي والهندسة والفيزياء
وساير ما يشبه ذلك ولعل ان يكون لكل واحد من موضوع علمين
شبه خامس وشريشا ركن في الاخر كالطلب والاخلاص واما

واما ان يكون ذات الموضوع فيها واحدا وكذا اخذنا بما عينا
مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا باعتبار موضوعا
لذا كما انزجيم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة والعلم
الطبيع واوتجلى في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادئ
والمسائل في شكل في نقل البرهان فصل في نقل البرهان
من علم الى علم وتناول البرهانيات تحت الكليات وكذا تناول الحد
نقل البرهان من علم الى وجهين فيقول احدهما على انه يكون شئ
ما خذنا مقصود في علم ويكون برهانه في علم اخر فيعلم في
هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم ارجح ان يكون على العلم
ويقع على وجه آخر وهو ان يكون شئ ما خذنا في علم على انه
مطلوب ثم يبرهن عليه برهانه من جهة الاكسوس علم اخر
فيكون اجزاء القياس وهي الحدود واما في الوقوع في العلمين
كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقدير
بمن سنه على جهة الوجوه مع ما تذكره الراوية هندسية مختصة
لكان البرهان عليها ذلك وكذا البراهين التي تقوم على الاملا
التي في علم التأليف وان كان الداء الى هذا الاشئ من نفس
الامر بل ضرورة ما على ما ينبغي بعد وحق ههنا بنقل البرهان

ان السطر في البراهين على الطالبا ان يكون
مقوما للموضوع المطاوي يكون عارضا فان كان
مقوما لمتنوع لنتكون محور المطلوب مقوما
لكوطان سطر المقوم المقوم والمقوم لا يكون
مطلوبا بالاشئ تصور الموضوع عليه
عارضا للبرهان كان كوط عارضا
للموضوع جاز ان يكون المحور مقوما
لكوط وجاز ان يكون عارضا ايضا
فان ما خذنا يشملان على اصل
البراهين وهي الاول ما خذنا
والثاني ما خذنا ثانيا

شرح اشارات

ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احدا عليين
 تحت الاخر وبالجملة تحت شئ يسكن في الموضوع حتى يشركا
 في اثنائه اما على الإطلاق واما بوجه ما وبهذا الوجه هو ان
 يكون احدهما تحت الاخر في يجوز ان ينقل البرهان من العام
 الى الخاص فيكون العام يعطى العلم للخاص على ما هو صريح بعد
 واما اداسركا في الموضوع على الرجوع والاخر فيمكن ان
 يتفق في القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او
 فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات والكبرى عارضا لذلك
 او ذلك المقوم وهو المأخوذ الاول مما اخذ البرهانيات
 او كان الاوسط عارضا ذائبا للاصغر والكبرى عارضا ذائبا
 اخر او جنسا عارضا وفصلا او شيئا مقوما له وهو المأخوذ الثاني
 من البرهانيات ليس غير مما ط ما ومما كان نحو النظر
 في العليين واحدا ولن يكون هكذا لم يكن القياس برهانيا
 في كليهما جميعا بل عساه لم يكون برهانيا في احدهما
 غير برهان في الاخر او هو في كليهما غير برهاني لذيقنا
 ان البرهان لا يخفى عن احد هذين المأخذين وهو ايضا
 القول فيه ثم من المأخذ ان يتفق في احد المأخذين علمان

فلهذا على الإطلاق العلمان
 يقوم احدهما من الاخرين
 مثل البرهان في
 اول البرهان في
 او يكون في موضوع
 بخلاف شئ على علم
 من البرهان في
 من البرهان في
 من البرهان في
 من البرهان في

المأخذ

مبتدئا

متبايناً الموضوع او متبايناً نحو النظر في الموضوع ولهذا السبب
 ليس المستدل بان يتبين هل الاضداد لها علم واحد ولا فان
 الاضداد ليس من جملة موضوعات علمه وليس العوارض
 الذاتية لها وجنسها واذا كان الامر على ما حققناه فيجب
 ان يعلم انه انما نقل البرهان من علم اعلى الى علم تحت كالمبراهنة
 الهندسية يستعمل في المناظر والعددية ليتمكن في التاليف
 ويجب ان لا يتفق تحت علمين متباينين في الموضوعات
 والعوارض وان لا يكون شتر من العلوم ينظر في الاعراض الغريبة
 في الاعراض التي تعرف للشيء لا بما هو مثل الحسن والقبح اذا
 استعمل في الشكل والخط والمقابلة اذا روعي بين المستدبر
 والمستقيم فان اشتراكه وان كانت يوجد لوجه ما في
 موضوع الهندسة فليست تعرف بما هو في بل في عوارض ^{هذه}
 قد يعرف الاشياء غير الجنس الذي يخص بموضوع الهندسة هذا
 وقد قيل في العلم الاول لما كان يجب ان يكون مقدماً البرهان
 كلية حتى يكون يقينية لا يتغير بتغير الامور الشخصية ويجب
 ان يكون نتاجها الكلية ودائمة ويجب ان لا يكون برهاناً
 على الاشياء الجزئية الفاسدة بل على احوالها قايماً ما بدل على البرهان

يؤخذ

هكذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا ان
 بها علم الا العلم الذي بطريق العرض وما اليقين فاما يكون بالحكم
 الكل الذي في الشخص وغيره ثم عرض وانفق ان دخل هذا الشخص
 تحت ذلك الحكم دخول لا يقتضيه نفس ذلك الحكم ولا الشخص بعض
 دوام كنهه فليس احدهما يتبع دوام النسبة مع الاخر فاذن
 النسبة بينهما عارضة وقتا ما والعلم اذن بالجزئي لا بالثبوت
 علم بالعرض وذلك اذا زال عن المحس وقع فيه شك ولو في الدائم
 شر انه هل زيد حيوان فانه لزومات او من علم كنه حيوانا ومثل
 في التعليم الاول لا يعلم انه اذا فرض على الفاسد برهان كان
 احدهما المقدمات في غير كلية وهي المصروف فاسدة اقاما
 فلكل المقدمات لو كانت دائمة كانت النتيجة دائمة فكان
 دائما يوصف الشخص الفاسد بالكبر ولو بعد فساد هذا
 محال ولما غير كلية فان الكل يبقى وهذا الشخص قد فسد فكيف
 يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكل محمولا ابدا وقتا ما
 ومحال ان يكون برهان وليست المقدمات كلتيه ودائمتين
 فان لا برهان على الفاسد ولا يمكن ان يعلم كليا بل قياسا في وقت
 كونهين بعد ان كل واحد فاما ان يكون سببا برهان او تمام برهان

لان ثبوت معانيها
 فرع لثبوت المثلث

او سحر او يكون برانيا متغيرا متقلبا ويكون الاجزاء التي للحد
 مشتركة بين البرهان والحد واذ البرهان عليها فلا حد
 لها
 ثم الفاسدات انما يفارق كل واحد منها ما شياخا رجا
 من نوعه او شيئا في نوعه فاما مفارقة لما هو خارج عن
 نوعه فيجوز ان يكون بالحمول لا الذاتية ولكن لا يكون ذلك
 بهذا الشخص بل بل طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعه
 فانما يفارقها بما هو غير ذاتي بل بخواص له عرضية ويمكن
 ان يكون مشاركا في نوعه بالقوة بلانها بتر وله مع كل واحد
 منها افضل اخصر مني لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع
 الواحد متفق كلها في الذاتية فاذا لا يجوز ان يحد الشخص
 العاقد والشخص المشاركة في نوعه الا قرب جدا يكون له
 بما هو شئنا أصلا لان ان تميز بقول كان ذلك القول من غير
 لامت ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة واما القول الذي
 من الذاتية الذي يفوقه كالأخص نوعه من سائر الأنواع
 فليس له لانه هذا الشخص بل لان له طبيعة النوع فالحد للشخص
 الفاسد ايضا بالعرض مثل البرهان ولقائل ان يقول انكم
 قد اشرطتم في مقدما البرهان ان يكون كلية لا محالة ونحوه

لا يميز الشخص من نوعه

قد علمنا ان من مبادئ البراهين ما هي حشيرة وذلك اذا كان
 المطالب جزئياً والبرهان الجزئياً وان لم يكن في شرف
 البرهان الكلي فانه برهان يعطى اليقين والعللة كمال البرهان
 السالبي وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان
 يعطى اليقين والعللة في كثير من الاوقات فيكون الجواب
 لنز الكلي ينفق على وجهين فينفق كلياً فيقال في التخصيص المخصوص
 ويراد به ان الحكم فيه على كل سواء كان على كذا او بعضه او
 مما بعد ان يكون الموضوع كلياً وينفك كلياً الجزئياً ^{المهم}
 ويراد به ان الحكم على موضوع كلي وعلى غيره والمقدم
 للجزئ غير التخصيص فان موضوعها كلي والبعض ايضا الدر
 يخضع بالحكم فيها فان لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية
 كقولنا بعض الحيوان ناطق فادان الوجه الدر اشرف
 في هذا الموضوع يدخل فيه المقدمة للجزئ ولا يدخل التخصيص
 وقيل في التعليم الاول والان الاشياء الوجهة الوقوع المنكورة
 بالعدد قد يبرهن عليه ويحد مثل كسوف القمر فخر ان
 يشك شكاً ان كيف وقع لما مع ضادهما برهان وحداني
 لجواب كسوف القمر على الاطلاق بوقع ما بذاته بفعل على

قريبة جزئية فاسدة وذلك النوع طبعه معقوله كليده فالبرهان
ولحد تلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة بيقينية ولكن
الكسوف في وقت ما فانهم انفقوا لا يكون الا واحد
فليس نفس تصور كسوف قريب في وقت حاله وصفية
كذا فيمنع عن الزيق على كثير من جهة يكون في وقت ما بتلك
الصفة كسوف الكشميرة او قمرية كالمس تصور من الشمس
والقمر يمنع ان يوق على كثير من وعلى ما سلف هناك شرحه
فاذن انما صلا كسوف الواقع في وقت كذا غير كثير الا
بمناه اذا تصور منع ان يقع فيه شره بل اتفق لفقدان
امور اخر من خارج ولا تحالها اذ ليس الشمس الا واحدة
والقمر الا واحد والعالم الا واحد او عرض لكسوف ما عرض
للمر نفس على كلف هذا الكلام فيه واما كسوف ما معين
مشارا لغيره في وقت ما معين فاما تناول البرهان بالعرض
كما تناول سائر الفاسدات وليس يعوم البرهان على كسوف
ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الظلال
بشاره فيه كل كسوف عددى كان ونكر او جزا لوجوه
وجوده بعد ولما قيل ان يقول لنز الحاجة الى كونه مقدمات

نقد ما اراد بان
كلية الاشياء لا ينفك
بمعين والاشياء لا ينفك
بمعين لان مقدمات
البرهان كليده

كلية لا يتبين الا ببيان ان الفاسد لا يقع به قعين فكيف
 القوم يتثبتون ان الفاسد لا يبرهان عليه ولا يتبينونه
 الا لان مقدما البرهان كلية فالجواب لبرهان القوم ليس كذلك
 وكثير من القول هو انه لما كان الحكم اذا اخذ مقولا على
 الموضوع وليس دايما في كل واحد منه حتى لم يكن حكما
 الكلية البرهان اعرض الحكم للشك والاشعار اذا كان يتغير
 في البعض من الاعداد والمتغير لا يقين به اذا اخذ مطلقا
 حال الجزم المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دايما
 في كل وقت لم يغير من الشك والاشعار اذا كان يتغير في البعض
 من الازمنة والمتغير لا يقين به فكانه يقول لبرهان السبيل الذي
 اوقع في الامور العامة حاجة الى كونه المقدما البراهين
 عليها كلية والاشياء اليقين بوجوده في الحكم على
 وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الحكم مورد اليقينة
 على العلم لان يكون نفس مقدمة بيان فصل في تحقيق
 مناسبة المقدما البرهان والمجدلية لطا بها وكيف يكون
 احتلال العلم في اعطاء العلم والآن وقيل في التعليم الاول انه
 يجب لبرهان القوم في اقامة البرهان على كونه المقدما

العلمية

فقط بل يجب ان يكون مع ذلك اولية غير ذات اوساط ولا على
 ان يكون مع ذلك اولية غير ذات اوساط فقط ولا على ان يكون
 مع ذلك اولية غير ذات اوساط فقط ولا على ان يكون مع ذلك
 مقولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك ان يكون مناسبة
 على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فيكاد ان يكون القياس الذي
 اورده بروس على ترتيب الدائرة ما خفنا من مقدما
 صادفة يبين بنفسها مقولة على الكل الا ان كلامه ليس بهان
 هندسي لان مقده مائة غير مناسبة فيبانه كما علمت بالعرض
 في هذا الترتيب ان يبين ان دائرة مساوية لشكل مستقيم
 المخطوط كيف كان عدد اضلاعه فانه يمكن ان يحل
 الى مثلثات متساوية فيكون يوحدها كل مثلثة مربع مساوية
 وبجملتها ايض مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا
 للدائرة فيكون صانع ذلك المربع جذر الدائرة فيبين بروس
 غرضه وذكر بان قال ان التايرة اكبر من كل شكل
 مستقيم المخطوط كثير الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل
 مستقيم المخطوط كثير الزوايا هو فيها فتكون مساوية لكل
 شكل مستقيم المخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم المخطوط

يحلل

يقع فيها واصغر من كل مستقيم خطوط يقع خارجها فقد
وجدنا بقدر شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة وقيل في العلم
الاول قول مجمل وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريقه
الهندية بل هو عام مشتمل فيه ويوجد الاشياء اخرى
بطاقتها وليست تلك الاشياء متناسبة الجنس او مشتركة في
الموضوع او جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون
هذا الفيضان لا على السطوح البرهانية لئلا السبب فيه انه
اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير الله وضع في قوة كلامه
في الاشياء التي اعظم من اشياء واحدة بعينها كالاشكال
في الدائرة والصغرة اشياء واحدة بعينها كالاشكال
المحيطة هي اشياء متساوية اي كالدائرة وذلك الشكل المستقيم
الخطوط المذكور قل وهذه المقدمة غير خاصة بالاشكال
بل بالاعداد بالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان
غير مناسب واطن ان هذه المقدمة المستعملة في هذا
لقباس وان كانت غير خاصة بالمقادير في خاصه مجتبى
المقادير اعني الكم والمقدما التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم
مثل الكل اعظم من الجزء وان كل كم اما مساو ولما لا يزيد

فاما انقص فان هذين اولاً لكم ثم للمقادير والعدد واذا اريد
 لمن عيلاً خاصين بلحداً لموضوعين قبل في المقادير
 ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من
 الجزء وايضاً قبل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار
 اخر او ازيد او اقل وفي الاعداد كل عدد اما مساو بعدد
 اخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما يبق تارة فمن
 من المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وتارة ^{علا} لا
 المساوية بعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك في جميع
 هذه على نحو ما ذكر من هذا المتناول وبالحكمة فليس انما يستعمل
 في المعلوم الجزئية من المبادئ مساو خاصية لطولان ^{بوضوح}
 من الخواص باجسامها ايضاً الله تشترك فيها ولكن ينقل من
 العموم الى الخصوص عاقد اشبه البعد وهذا يمكن ايضاً ان يعمل
 بهذه المقدمة فيقول ان الاشكال او المقادير ذوات الاشكال
 التي هي اصغر من اشكال باصياتها واكبر من اشكال باصياتها
 فمن متساوية فيصير ^{بمبدأ} لا بما فان لم يصير هذا
 مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الاخر يصير بهذا الشكل الوجه
 الذي عندنا فلهذا ان هذه المقدمة انما ينتفع اذا احدث

هكذا ان الدائرة واسطه بين اشكالها نهاية في القوة ^{خلية} دا
فيها واشكالها نهاية في القوة محيطها واعبر بالواسطه
ما هو اكبر من كل من هذه واصغر من كل تلك باعبارها وبهنا شكل
مستقيم الخطوط لا محالة وهو اكبر من جميع الداخلة واصغر
من جميع الخارجة فالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط
متساويان فان فرضت الاشكال اشكالا باعبارها ولم تقترض
غير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان بينهما متساويين
الا ان يوضع تلك الاشكال على ترتيب متصل ومثلا لا يمكن في الاشكال
لان كل شكل فخر اصغر من الدائرة فمتساوي لكل آخر ايضا اكبر منه
واصغر من الدائرة بل يحتاج ان يقع هذه الداخلة والخارجة
اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون في كذا حل من وجوه احد
في البرهان والاخر في المطامع البهانه فلانه تكلم على امور
بالقوة وجعل كل ما مقدما وليس ما بالقوة من العوارض الناقصة
بالمقادير والاشكال ولا من العوارض الناقصة لنفس الكم بل اعم
من جميع ذلك لانه من العوارض الدائمة بالموجود وانما ينقل منه
العلم لا على النظر بالموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له
بذاته من جهة ما هو موجود الى العلم الناظر في اشياء تحت

الموجود اذا كانت تلك الاشياء في شأنها ان يكون بالقوة والفعل كالأشياء
 القابلة للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فاما بوجه مجردة عن القوة
 وشارا اليها في الوهم والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما
 للخلل في المطالب فوسيلة هذا بعينه لان ذلك المضلع المتوسط ليس متساويا
 اليه بالفعل انما يشترط اليه على انه موجود بالقوة بين امور بالقوة
 محمولة والبيان الذي بين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ايضا بهذا
 بل اما جديا ولما منطوقا من العوارض العربية وانا اظن انه
 بهذا السبب هذا القياس ليس برائيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا
 وقيل في العلم الاول بحسب كيفية الحد الاوسط من العوارض الذاتية
 حتى يكون البرهان متناسبا ويكون انما نظام البرهان على الترتيب
 ما هو موثلا لوارثنا ان نبين ان مثلث زوايا الثلث متساوية
 لقائمية فيجب ان نأخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للثلث
 او لجنس الثلث وبالجملة للوضع الذي المثلث من عوارض
 الذاتية فان جاعدا او طارضا من اخر محتمل يكون من جنس
 اعلى وينقل عنه الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمنظر
 والحس والموسيقى ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الوضع
 بوجه ما على قبل من قبل فيكون العلم الاقل يعطى برهان العلم

الاعلى يعطى برهان له وذلك لان المقدمات يكون في العلم الاقل ما هو
بأسهل على من موضوعا او مضادات غير معلومة بالعلل و معلوم ان
نتائجها لا يكون على الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين بمقدماتها وانما
يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذا كانت الاوسط انما يكون اليقين
في العلم الاعلى في تلك النظرة بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد
فكر البرهان من العلم الاعلى الى العلم الاسفل فقد ادخل في العمل
الاسفل ما ليس منه وقد ظهر قوم لما اراد في ذلك من العلم الاعلى
يعطى لهم في المسئلة بعضها الذي يعطى العلم الاقل فيها الا ان وهذا
غيره بدلالة على هذا التحويل يجب ان يحصل المسئلة فيها واحدة
بعضها فيكون العلم الاقل المشار اليه العلم الاعلى في المسائل ويكون
للمشار المشار اليه في الامور الذاتية الموضوع في المسئلة فيكون
في الوسط فيكون صالحا لان يرضى في كل واحد منهما بما يرضى به في
الاخر ولا يفرق ان الابان بهذا يعطى الآن فذلك يعطى العلم ويجب ان يعلم
ان الاعلى انما يعطى العلم على الوجه الذي قلناه او على وجه يبين حيث
تكملة في حال الوقي والمنظر الى الوجه الذي قيل وبالحقيقة فان
الوجه الذي قيل في الوقي والمنظر فهو رخصة تدعو اليه الضرورة
وقصور الانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قبل وقته لنفسه فضلا

من غيرة من شرط نظر في امر يحتاج الى عدد قولا ذلك كما
 بالمران يوهي على احوال الخطوط التي يوجد من المناظر
 واحوال الاعداد التي يوجد في الكوسوفاني على المناظر و
 الكوسوفي بل في على السرة والمساب وهدت ايجالا صاحب
 المناظر والكوسوفي ولكن لما كانت المنة الانانية فاصرة
 من معرفه وجميع الهندس التي يتقف اليها في المناظر و
 الكوسوفي حاجته ما اذ كان ذلك كثيرا جدا لم يمكن اعدادها
 اعدادا مستوية بل من اعداد كثر فغير اليها الاصول دون
 الفروع او غير اليها الاصول المشعور بها دون اصول اليها
 بعد ذلك اوقع الاحكام في الاستنباط والجملة الى مقدمات
 اخر كسلع لم يفرده عن العلية ويطبق بالعلم المرزوم
 ولزج الى ذلك اختلاف معرفة العلم على الام والآن فنقول
 اما العلمان المختلفان في العلوق والدفن في الاكثر انما يتم ابرار
 المعطى لهم من العلم الاعلى لا كمن ياتي به على الاعلى الاقل بمقدمات
 يوجد بها دى البرهان ومنه هذا القبول ان يكون في
 احد هاتين ان حقا كالمطوية في الثاني برهان اخر حقا
 علة ما امر في قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون الاقل

لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون انشال هذه المسائل مردود في
 العلم والسبب ترد بدلا فصور من الناس عن المبالغة في التميز
 مثالها العلم الطبيعي والمثل الاول ان كان في النظر في ما يتركه
 الاول وتباتها كمن العلم الطبيعي يعطى العلة التي هي الطبيعة التي
 لا ضد لها والمادة البسيطة لا اختلاف فيها فيمتنع ان
 يعرض فساد او تغيير كمن للملك الاول يعطى العلة الفاعلة المتكاملة
 التي هي الجوهر والعقل والخص والعلة الفاعلة الاول التي هي
 الجوهر المحض فالبرهان في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي
 مع انه يعطى برأيا فانه لم يعط البرهان الذي مطلقا بل اعطى
 ان ذلك تشابه لمواد المادة موجودة وتلك الطبيعة
 موجودة والعلم الاعلى يعطى البرهان الذي الدائم مطلقا واعطى
 علة دوام المادة والطبيعة لا ضد لها فيكون مقتضاها
 ذلك العلم الطبيعي يعطى العلة في كون الارض غير كروية بل الخلق
 ووقوع الماء في قعرها حتى تنكشف اديمها في بعض النواحي
 فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع يتأثر بالانحدار
 والارض باسيرة لا يتشكل بحداتها بل يحفظ الأكار الاتفاقية
 واذا اتفق اجزاها كونه وسار بقي مكان العاصد قرا وهذا

ولم يجمع لاجله انما على الشكل الكروي وبقي مكان الكايزر روف
وكذلك الملاءمة اتفاق سائر الابواب الى موجب نقل خرد منها
عن موضعه واما الماد والبراد وغير ذلك فكل مجتمع على كنه
اذا زبد عليه او نقى منه وذلك الشكل والشكل البسيط الكروي
الذي لا يجوز غيره وان يكون بقض طبيعة البسيطة واما في الحكم الاول
فيكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية وهو ان يستقر الكائنات
على مواضعها الطبيعية والحال في البراهين على ما قلناه فمما
ما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى في الم والم في الاقل فربما
ان هذا العلم الاعلى مبادئ العلم الاسفل بعد ذلك لا يكون كالمسائل
توقف في الصغر على مبادئ انما تتبين في العلم الاعلى ويكون ترتيب
بمبادئ العلم الاعلى كترتيبها في العلم الاسفل فبما انما من العلم الاعلى
ليست تتبادر لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل بل كما
ان بعض مسائل علم واحد ويكون سائر المسائل في البعض
المسائل منه ومسايطر مسائل منه اقرب الى المسائل منها
فلا بعد ان يكون مسائل علم معينين بمبادئ من علم اعم يصير
تلك المسائل بمسائل اخر من ذلك العلم الاخر من ذلك العلم
الاخر بلا دونه فيكون هذا حال مسائل معين في علم اعم يصير

في

من علم اعلى ثم تبين بها مسايل ما من علم اعلى واما ان يكون
هذه المبادىء للاخوذة من العلم الاقل الام من مبادىء العلم
الاصل وجهه فذلك مثل ان تبين بالمبادىء البنية بانفسها
او بالحس او بالتجربة واذ كانت هذه مبادىء مسايل
من العلم الجزئى واما مبادىء العلم الاعلى صارت
بوساطة العلم الجزئى مبادىء مسايل من العلم الاعلى لكن المبنى
على الحس والتجربة لا يعطى العلم في علم عقل ولا علم فوق بل انما
يكون يمكن ان يعطى العلم من هذه في العلم الاعلى ما كان
مبنيا على المبادىء البنية بنفسها واعلم ان الامور الجزئية المجردة
والتجريبية هي اقرب الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية
كما ان الامور العامة العقلية اولى بان يكون من المبادىء المقننة
منها مبادىء العلوم الكلية فالى ما كان اشد عموما هو
والى بان يكون مبادىء العلم الذرى هو اشد عموما واما
العلوم التي ليس بعضها تحت بعض والتحت جزء بعض
فكثيرا ما ان يكون احد العلمين معطيا في مسئلة واحدة ^{بعضها}
برهان الان والاخر معطيا فيه برهان الاخر مثل ان العلم
الرياضي يعطى في كونه الماء برهان ان بالدليل والعلم

الطبيعي يعطى برهان اللم وايضاً كذلك القول في كروية الارض
 ووقوفها في الوسط وكروية الاجسام السماوية فان
 الرياضي يعطى برهان الا ان والطبيعي يعطى برهان اللم
 في جميع ذلك وكثيراً ما مضى ان يكون احدهما
 العلم في هذه العلوم الى ليس بمصباح تحت بعض اعطى
 الاخر سبداً لم مثل العدد والهندسة في مسائل المقالة
 العاشرة ولا يصح في العلوم الجزئية ان يعطى علماً
 معاً برهان اللم لمسئلة واحدة ونحوه يخرج من هذا عن العلة
 في ذلك فانا نتوضه بعد ان العلة كروية وانها كيف يكون
 حدود او طي واذا كانت حدود او طي فكيف يكون
 حتى يكون معطية لبرهان التمام واما هنا فيقول
 في الجمل ان الاسباب اربعة سدا حركات الفاعل وما في
 جملة والموضوع وما في جملة والصورة وما يخرج مجراها
 والغاية وهو التمام الذي لا جلة يكون ما يكون والغاية لسوق
 مبدأ الحركة وما يخرج مجراه وربما كان الشيء ليس له
 الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كما لعقول المتعارفة
 وربما كان للشيء جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشيء

٣
 للهندسة

فيه تعدد العلل

مادة وحركة فان الفاعل الذي يق له انه فاعل فبحق اخر
يق ويكون نسبتة اليه نسبة داخله في صورته ولكن
غايته فكل ما هو محدود عن المادة فاما يمكن ان يعطى من
الاسباب ما هو صورته فقط وتسمى العلوم المختصة بمثل
علوم الانواع فتنسب العلوم الانواعية ما انشراعية ما
الذات كالعلوم الناطقة في الموجودات المتصورة
معارف للمواد على الاطلاق ومنها ما هي انشراعية بالحد
كما لعلوم الرياضيه فان موضوعاتها امور غير معارفة
الذات للموضوعات ولكن معارفة لحدودها وذلك لان
موضوعاتها امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما يكون
في خشب كما يكون في ذهب فليس يقتضيه طبايعها
موضوعا معينا بل كيف يتفق فليس شرف الموضوعات
الا توجيفه داخله في حدودها لهذا السبب واما
الصور الطبيعية فان لكل واحدة منها مادة ملائمة
لها بالنوع لا يمكن ان يوجد تلك الصورة منها معارفة
لها ولا في مادة اخر فطبايع تلك الصورة محصورة بتلك
المادة فلذلك يدخل المواد في حدودها والامور

الطبيعية التي يجمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم
 من العلوم ان ما كانت الحدود الكونية في برهانها
 من علل صورتها فقط فلا يجوز ان تكون في البرهان
 عليه علمان اذا اريد بالبرهان برهان اللب واما ما كان
 له علل مختلفة فلا يخفى اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة
 عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للمور الطبيعية
 على الاطلاق والغاية الفضول فانها بطرفة الوجودات الطبيعية
 اما السبب الفاعل في الذات واما الغاية المصورة لها فمن وجه
 بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون كل تلك داخل في
 موضوع الصناعة اراها كائنة انواعا لها او كائنة من عوالم
 الدائمة مثل السبب الفاعل والتمامي والمادي والصوري
 لموجودات ما طبيعية ودونها عامة لكل مثل اسباب الانسان
 او اسباب نوع او اسباب جنس اخر من الكائنات الطبيعية
 او الطبيعية التي ليست بكائنة فان اسبابها الظاهرة كلها
 طبيعية ونشرح هذا فيما هو اظهر كالانسان فان اسبابه الفاعلة
 الظاهرة للانسان او نطفة او قوت في نطفة وصورة فيها
 وهذه الثلاثة انواع موضوع الصناعة واما صورة ولما

عرض ذلك داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من جهة
 ما هو محرك ويسكن وتسير المادرات اما الاركان او الانحلاط
 او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسبب الصور النفس
 وهو من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعي وكما سأل وجب الكمال
 العالي الذي يخصه وجوده اكل جوهر يكون حصوله من سائر كائنة
 فاسد حصوله لا يتخذ من نفس وبدلته حتى يكون من شأنه
 ان يبقى نفسه السعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعي
 التي لا يمكن له ان يوجد في غيره ويشبه ان يكون الفاعل والصورة
 والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع ولن يكون الغاية
 التي هي غير الصورة في الطبيعية خارجة عن فعل الطبيعة
 ومن عند مبدأ اعلی من الطبيعة وغايتها مثل ان فعل الانسان
 انسانيه باو صورته انسانيه في غاية افعال الطبيعي
 واما الكمال الاخر كالطمن الذي هو الغاية المقصودة في تعريف
 الاخر كالمطمن في مقصودة عند مبدأ اعلی من الطبيعة
 اما نفس التعريف فانه غاية للفاعل الطبيعي ومقصود له
 فكان ان الغاية في الطبيعية غايتين غاية موصوفة وهي نهاية
 محرك ومما محرك طبيعي مثل التعريف في غاية هذه الصورة ليست

٩٦
الصورة المقصودة قصد اوليا في حركة الكواكب وهي مثل
الطن ومن غاية الفعل اعلم الطبيعة ونقول يقول مطلقا ^{المادة}
والصورة لا يجوز ان يكونا غيريين من جنس الصناعة والفعل
والغاية ربما كانا غيريين فاذ هذا هذه الاصول فنقول
انما امكن ان يكون بعض سباب الشئ خارجا عن موضوع
صناعة وواقعا في صناعة اخرى امكن ان يكون على المسلك
برهانان من علمية واما اذا كانت الاسباب متعلقة
لموضوع غير غيرية منه لم يمكن في غير ذلك العلم اعطاء برهان
العلم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا يصل الى اقامة البرهان
الاشياء بادحاصه وبهذا السبب يعطى العلم في كثير من
الاشياء انما علمنا به الحقيقة اذا كانت المقدمات المأخوذة
في قياساتها صادقة ولا يكون علمنا العلم الحقيقة اذا لم يكن
مناسبة الفصل العاشر

من السبب انه لا يصل الى اقامة البراهين في العلوم على
بنيادها والا فماتين بها المبدأ هو المبدأ والعلم به الحق في العلم
بما قبل انه مبدأ فبعض مسائل العلوم بينة بنفسها وبعضها
محتاج الى بيان وكلاهما في الاستحسان ان يتينا في العلوم التي

مباديها أول وأما البنية بانفسها فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في
 علم آخر وأما ما ليس ببنية بنفسه فانه يمكن بيانها في علم آخر وخصوصا
 في علم اعلى ومبادئ العلم الاعلى الذي سائر العلوم تختم عليها بنية
 بنفسيها وبعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا
 وذلك قليل وأما موضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق
 وان يتصور جميعا فما كان منه ظاهرا الوجود خفي للحدوث
 الجسم الطبع لم يوضع وجوده في العلم بل اشتغل بان يوضع
 حده فقط وما كان خفي الوجود والحد معا مثل العدد
 والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده ايضا ويضع
 وجوده هو من جهة مبادئ الصناعة التي يسمي اصول الموضوعات
 لانه مقدمة متكررة فيها بنية عليها الصناعة وان كانت ظاهرة
 الامرين جميعا كان تكلف وضع الامرين فضلا ودعيا
 وضعا للحد فقط في الشيء الذي هو خفي الوجود والحد جميعا
 اذ قد يفهم من ذلك ان العلم موجود وله الحد ليس كذلك
 بل بحسب الذات كقولهم في فاعلم علوم الهندسة ان النقطة
 شئ لا يتجزأ وأما المسمى لا انما يتجزأ من العوارض في هذه
 فانها المطلوبة كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها

على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان
عليها انما يوضع في قايمة الصانع محدود فان كانت خفية
المحدود واما ان كانت ظاهرة الماثية مثل المساواة والزائد
وانما تصور ما شبه ذلك في علم الهند فربما لم يتكلف وضع ذلك
بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاعم
المنطق في الهند والزوج والفردي والمربع والمكعب والهند
في الهند فكذا القسم انما يوضع فيه المحدود فقط واما المصادرة
فيجب ان يكون قد علمت من طريق المباشرة وهو التصديق
حسب ما يمكن ان يعلم بها شيئا اخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا
وقوعيا ولا بد من تصورها والالام يمكن التصديق بها فجب
ان يكون موضوعه لا يثبت في نفسها وموضوعه ماثية لا جزئية
في قايمة الصانع الا ان يستيف لفظ الشهرة او الوضوح
عن ذلك ولما كانت اهم من الصانع خصصت بالصانع
على نحو ما قيل فاذن الموضوع انما احيى الى التفسير على وجه
وضعت وضعا والبرهان عليها في الصانع بل على
اللا يثبت واما العوارض الماثية فيحد حقا فقط اذا احتيج
اليه فلا يوضع موجودة الا عند الفراع عند اقامة البرهان

في مسئلة مسئلة لبسيتين من انهما موجودة لموضوع
او مساوية من موضوع والمباركة التي ليست اصولا
موضوعه وليست مصارقات فان وصفها بالتكلف
مبتذل للقيضين لا يجمعان وما انشبه ذلك فان نازع
فيها منازع فلا يقلب بذلك اصلا موضوعا او مصداقا
لان تلك المباركة باللسان دون العقل والقول الخارج
دون القول الداخل وانما القياس الذي يكلف اجابا
في نصيب شرفه ذلك لا يتكلم بخلاف فيه من السو
فسطاثير فان ذلك كله هو القول الداخل لا الخارج وعلى
ما عرف فما حلف وعرف فيها يستأنف واما المباركة
التي قد يشك فيها فلا بد من موضوع وجودها وقيام
بما يحتاج اليها فانها لم يكن ينبغي تصور الاجراء والحد
فليس اصلا موضوعا ولا مصارقة لانه ليس فيه حكم
بل انما يوضع لتفهم اسم فقط اللهم الا ان يسمى انسان كل
مسموع في فوائدها اصلا موضوعا بل انما الاصل
الموضوع اشياء يصدق بها وهر في نفسها صادقة
يجمع من التصديق بها ولو بالوضع مع تقدير اخرى

سمع والمحدود ليست كذلك لما قبل في التعليم الاول هذا
 وظن لظن لعله سبق الى بعض السامعين انه ربما كان
 من المقدمات المستعملة مبداء ما تعلم كلاما واستلزمه
 كاذب ثم يطلب منها ان كان سائلا سال وقار قد
 بذر في العلوم اصولا موضوعه ومقدمات كاذبه
 تندرج منها الى المسائل مثل ما ان المهتدي يقول خطاب
 للمرضى له هو مستقيم ولا يكون كذلك ومثلث اب ج م
 المخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك
 بل يكون كاذبا فيما يقول ويرد مع ذلك انتاج ينتج صاف
 وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون لمعدي المرض
 ولا مستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي
 الاضلاع في الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط
 المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لا افتقارا لبرهان
 الى مثله والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم و
 المرض ولكن على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيم
 بل انما خط ذلك في شكل هذا اعانة لذلك بسبب التحصيل
 والبرهان هو على القول دون المحسوس ودون التخييل

التخييل

التحليل

ولم يصعب تصور البرهان المجرد عن التحليل لا اجتماع
الى تشكيل البنية فقد بان ان الاصول الموضوعية صدق
بها وعلل التصديق بالنتيجة والمطوع لا الكلف المتدوا ايضا
فان كل اصل موضوع هو محصور كل واحد جزئيا وليس شئ
من الحدود بمحصور كل واحد جزئيا وليس شئ من الاصول
الموضوعية محصور على انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قبل
ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هي صور مفردة
لكل نوع منها بقى بمثال ما يشبهه قائم بذاته عقلي موجود
لا في مادة فالحال ان يقع الشك وحلته في جملة ما يتعلق
بالبرهان ويجب من تذكر اول السبب الذي حمل اولئك
على هذا النظر فنقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن
من جهة قبيح قاسوه فقالوا ان هذه العلوم كلها انما
ينظر في موجودات فالمحدودات لا فائدة في النظر فيها
ثم الموجدات اما واقعة بحسب الفسار والتغير واما دائمة
الوجود غير متغيرة وايضا اما محسوسة واما معقولة
والفاسد لا يبرهان عليها ولا احدلها والمجسوسات
ليست ايضا مبرهنا عليها والمحدودة من جهة ما هي

محسوسة وشخصية بل من جهة طبيعة عقلية أخرى فالبرهان
ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس بل من جهة
ما انما شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها والشخصية
العارضة لها وكل الخلق ليس لها من جملة ما هي هذه الشمس
فاذا كان كذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة عن
المادة لا يكون محسوسة ولا قابلة للنسار وكذلك الحد فبعضهم
وضع ذلك للعدديات فقط وبعضهم للعدديات والصور
الهندسية وبالجمل للصورة التعاليم دون الطبيعية
وتروى اليها الطبيعية وكان ما أخذ هو لا رغبة في الاحتجاج
بشيء آخر وان هذه مستقيمة عن المائة في الحد وكذلك
في الرجوع قالوا واما ما يضعه الرياض من خط وشكل محسوس
فهو كاذب فيه فالخط والشكل الحقيقي عقلى وعليه البرهان
وقوم القوا الهندسات العددية وجعلوا العدديات
مبدأ الهندسية واما افلاطون فجعل الصورة المعروفة مجردة
لكل معقول حتى الطبيعية فتبناها اذا كانت مجردة مثلاً
والا اقرنت بالمادة صوراً طبيعية وجميع هذا بطل
فان الصور الطبيعية لا يكون من ان مجردة عن المادة

والصور التعليمية لا تقوم بلا مادة ولن كانت تحت لا بالمادة
والكلام في ابطال هذه الاراء والقياس الداعية اليها
انما هي في مناعة الحكمة الاولى دون المنطق وعلوم
بريخس في المنطق بوجه من الوجوه ان يبين ان هذه
وان فرضت موجودة فلا يدخل لها في علم البرهان ولا
موضوع هذه البراهين في التحصيل في تعليمها لان هذه البراهين
وان كانت بالذات والاولا امور عقلية كلية فانها انما
وبالعرض للمحسوس والافاسدات فان كل حكم يصح على
المطلق يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح على الغيب على
الاطلاق فيصح على هذا الغيب واذا صح ان كل انسان حيوان
صح على انسان ما انه حيوان والبرهان الذي لا يهدم لن
يكون فيه قول كل ليكون شاملا للكثرة بان يعطى اسمه
وحده للكثرة الجزئية ويكن ان يجعل الكل فيه المحكوم
عليه بالحكم الكل حدا او سطا موجبا للكثرة بالاسم والحد
ما حكم عليه حكم على الكثرة واما الصور فانها ان كانت
موجودة فلا يحب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة
من الجزئيات الشخصية ولا يمكن ان يكون حقا واسطا

في اثبات شرعي أكثر من الجزئيات الشخصية وذلك
لان المثل وانما نزلنا انها على اكثر من اسمها فلا يمكننا
ان نقول انها يعطى لها حدودها لانه ليس شي من الجزئيات
الشخصية بصور عقلية مغايرة قد ابدية وهذا هو الحد
المجامع للصورة المغايرة وكيف يكون ان يكون طبيعة
الاشياء المحسوس يحل عليها طبيعة الانسان المتألي
وهذا الانسان حيوان ناطق ثابت وذلك لان حيوان
ولا ناطق الا بالاشراك الاسم ولا ثابت وكيف يبق الشيء
من هذه انها تلك كما يبق انها حيوان فادب الصورة المتغيرة
لا يعطى اسما واحدا وحدودها مع اكثر من الجزئيات
فلا يصلح ان يتخذ حدودا وسطا في برهان على الجزئيات
وان كان ذلك البرهان برهانا بالعرض ولكن لا يجوز
ان يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى
فلان الحدود الصغرى اما ان تكون اعيان الموجودات
المحوت عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم بوجه
الاعيان الموجودات وليست اعيان الموجودات
الطبيعة ولا الرياضية ولا هي ايضا امور الحكم عليها حكم